يوسف جبارين (*)

مخطط شارون وبناء «الوطن اليهودي»

التخطيط هو «النشاط الذي تتحول خلاله مسائل مطروحة على الأجندة السياسية إلى خطط. وهذه الخطط بناء على ذلك هي عمليات تغيير تتحول بواسطتها الأفكار والمشكلات السياسية إلى سياسة وخطوات سياسية»
(Healy, 1985:27)

ظهرت الصهيونية والتخطيط العصري في الفترة التاريخية نفسها استنادا إلى وجهات نظر متشابهة تكمن في العصرية (الحداثة) ذاتها، وفي الكولونيالية التي تشكل جزءا منها. وتنسب الكتابة النقدية، التي ترى في الصهيونية حركة حداثية تجسدت كمشروع كولونيالي، إلى الوثيقة المفصلة للمخطط الرئيس لدولة إسرائيل، الذي يعرف أيضا باسم «خطة شارون» (نسبة إلى آرييه شارون)، دورا مهما في إنشاء جهاز «بناء الأمة» الصهيونية.

ويفصل المخطط المعروض في كتاب «التخطيط المادي في إسرائيل» (١٩٥٢)، خطة العمل المؤسسية الأكثر شمولا وملموسية في تاريخ الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل.

وقد كان لخطة شارون هذه، ليس فقط التأثير الأكبر على «صورة البلاد»، وإنما أيضا كان لها دور مهم في بناء الأساطير القومية وتكريسها عن الاستيطان في المناطق الحدودية، وإحياء القفر، والروح الجماعية الاستيطانية والسياسية، وأسطورة «شعب بلا أرض لأرض بلا شعب»، وما شابه.

ربما يكون التخطيط الإقليمي مجالا مسيساً لرسم السياسة أكثر من المجالات الأخرى، نظرا لأنه عالم مصغر للعلاقات بين الدولة والمجتمع، ولا سيما في إسرائيل التي تكتسب فيها السيطرة على الحيز والأرض مغزى خاصاً (Forman & Kedar 2003).

ويشكل التخطيط الإقليمي جنباً إلى جنب مع سياسة الأراضي أداة مركزية في ضمان ملكية الأراضي وتخصيصها، وكذلك في تشكيل الحيز (يفتاحئيل وكيدار ٢٠٠٠: ص٧٣). من جهة أخرى فإن

(*) بروفسور في تخطيط المدن في معهد «التخنيون» – حيفا

كان هناك مبدأ عصري آخر تمثل في التطلع إلى ضبط الفوضى وفرض النظام. وقد شكل هذا المبدأ، جنبا إلى جنب نظرية التطوير، مبرراً لهدم مناطق كاملة صنفت على أنها مناطق وأحياء «عشوائية»، ووفقا للرؤية الكولونيالية اعتبر المشهد الأصلاني مشهداً «يحتاج إلى تطوير»، والتطوير هنا يعني ترويض وتهذيب الطبيعة ذاتها، وإشاعة النظام في الفوضى الاجتماعية (ومن هنا سرعان ما تحول تعبير «مدن جديدة» إلى «بلدات تطوير»). كذلك اعتبر أن الحق على الحيز المادي والاجتماعي يعود لمن يقوم بتطوير هذا الحيز، وعليه فقد استخدم التطوير في المستعمرات كمبرر للسيطرة على أراضي السكان الأصليين

مجمل أجهزة السيطرة– مثل أجهزة ومؤسسات القضاء والاقتصاد والجيش والثقافة وتسجيل السكان– والجهاز المنظم لملكية الأراضي واستعمالها، تعكس بمجموعها نظام القوة في المجتمع (يفتاحئيل وكيدار 2000: 69؛ Forman & Kedar 2003).

وقد اقترحت جهات التخطيط، منذ ثلاثينيات القرن الماضي، أفكارا مهنية من قبيل توزيع السكان وتحويل مناطق واسعة إلى غابات ومناطق حرجية، وإقامة مستوطنات بأحجام هرمية تمتد على مساحات شاسعة كجزء من «تطوير» البلاد»؛ هذه الأفكار بات ممكنا، بعد العام ١٩٤٨، ترجمتها إلى سياسة تهويد البلاد. ولم يكن من باب الصدفة ان يتم العثور في مستودع موديلات التخطيط العصري، وخاصة الموديلات التي تطورت خلال العلاقات المتبادلة بين التقاليد وبين السيطرة الكولونيالية، على نماذج ملائمة للسيطرة على أراضي البلاد ومحاولة إنشاء نظام اجتماعي ناجع وفعال.

في صلب موديلات التخطيط الإقليمي– الحيزي، قبعت مبادئ التصنيف والفصل، وهي الوظائف التخطيطية التي أمكن استغلالها بغية إيجاد فصل على أساس إثني وطبقي دون الإعلان صراحة عن (نظام) أبارتهايد. أحد الأمثلة على ذلك، استخدام فكرة «المنطقة»، والتي مكنت من إيجاد فصل في المدن المستعمرة بين السكان المحليين والسكان الأوروبيين بواسطة قوانين بناء جعلت من الصعب على السكان المحليين الاندماج في أحياء المستعمرين الأوروبيين (Abu Lughod 1980).

في إسرائيل يمكن رؤية استخدام فكرة المنطقة في التخطيط الداخلي للمدن الجديدة، والذي قسمت بموجبه إلى مناطق استعمالات مختلفة (سكنية، تجارية، زراعية، صناعية ومناطق خضراء)، وإلى وحدات– أحياء– متجاورة، تفصل بينها شوارع عريضة ومناطق خضراء. وقد شيدت هذه الأحياء بطريقة تجعل كل واحد منها وحدة قائمة بذاتها توفر احتياجات سكانها (شارون ١٩٥٢.٨). هذا التخطيط شكل أساسا مريحا للفصل بين المجموعات السكانية على أساس إثني، كما جرى مثلا في تخطيط إحدى «المدن الجديدة» التي أقيمت على أراضي بلدة «المجدل»، ثم جرى فيما بعد تغيير اسمها إلى «أشكلون» (عسقلان) نسبة إلى اسم تلة قديمة ورد ذكرها في التوراة. إذن فقد خطط في «أشكلون» لإقامة فصل بين حي «أبريدر» الذي كانت أغلبية سكانه من الأشكناز، وبين الأحياء التي كان معظم سكانها من اليهود الشرقيين (غولان ٧١-٨٦، ٢٠٠٩).

بالإضافة إلى ذلك فقد كان هناك مبدأ عصري آخر تمثل في التطلع إلى ضبط الفوضى وفرض النظام. وقد شكل هذا المبدأ، جنبا إلى جنب نظرية التطوير، مبرراً لهدم مناطق كاملة صنفت على أنها مناطق وأحياء «عشوائية»[1]، ووفقا للرؤية الكولونيالية اعتبر المشهد الأصلاني مشهداً «يحتاج إلى تطوير»، والتطوير هنا يعني ترويض وتهذيب الطبيعة ذاتها، وإشاعة النظام في الفوضى الاجتماعية (ومن هنا سرعان ما تحول تعبير «مدن جديدة» إلى «بلدات تطوير»). كذلك اعتبر أن الحق على الحيز المادي والاجتماعي يعود لمن يقوم بتطوير هذا الحيز، وعليه فقد استخدم التطوير في المستعمرات كمبرر للسيطرة على أراضي السكان الأصليين (Bauman 1991,8).

إن أحد التجليات الملموسة لهذا المفهوم يظهر في إحدى الخرائط التي أعدها قسم التخطيط، والتي يبدو فيها البلد بأكمله مليئا بنقاط لمستوطنات جديدة، ريفية وحضرية، وفي تخطيط عصري واضح (مسافات متساوية ومنهجية من دون مراعاة لظروف المنطقة).

يعكس التخطيط العصري صورة توزيع السكان وفقا لما يراه المخططون مناسبا، وذلك «في نهاية المرحلة الأولى للتخطيط، حين يصل تعداد سكان الدولة إلى ٢,٦٥٠,٠٠٠ (ومن ضمنهم أقليات) بينهم ٢٢٫٦٪ مزارعون» (شارون ١٩٥٢.١٧).

وفي الوقت الذي يعزو فيه باومان الخوف من الفراغ إلى ميل الدولة العصرية نحو التوسع، فإن الاقتباس الآتي يساعد في إرجاع منشأ هذا الخوف إلى وضعية استعمارية ملموسة:

«إذا نظرتم إلى الخريطة سترون أنه يوجد في الجنوب الكثير من الأماكن الفارغة. ليس هناك شيء يخيفني مثل هذا الفراغ،

ليس لأن الطبيعة لا تحتمل الفراغ، وإنما لأن الناس لا يحتملون ذلك، ولأن السياسة لا تحتمل الفراغ» (دافيد بن غوريون، جلسة الحكومة. ١٩٤٩/٥/٣).

هذه المفاهيم المتعلقة بالنظام والتطوير، انضفرت في مبررات البناء «العقلاني» و«الصحي» باسم التقدم، ووقفت في صلب التسويغ العصري للتدخل التخطيطي الفوقي والممارسات القمعية المتمثلة في اقتلاع وترحيل مجموعات سكانية وهدم الأحياء «العشوائية» (Yeoh ،1996).

في إسرائيل وفرت هذه المفاهيم جزءا من التبرير لهدم أحياء عربية (Levine 2001)، وكذلك لهدم أحياء يهودية فقيرة، شكل الشرقيون أغلبية سكانها (نوريئيلي ٢٠٠٥). وقد كانت هذه الممارسات استمرارا مباشرا لخطط «تطوير» بادرت إليها حكومة الانتداب في عدد من المدن العربية، غير أن تنفيذها فعليا كان مرتبطا على سبيل المثال، بهدم أجزاء من مدينة يافا القديمة في العام ١٩٣٦.[٢]

تمثَّل الجانب المكمل لعمليات الهدم في المستعمرات في أعمال الحفظ والصيانة، والتي استهدفت حماية المظهر الشرقي «الأصلي» للمدن وفقما حدده المخططون. وعلى سبيل المثال، في النصف الأول من القرن العشرين أعد الفرنسيون عدة خطط لصيانة حي القصبة (البلدة القديمة) في مدينة الجزائر (العاصمة)، شملت ترميم المباني الفخمة إلى جانب هدم أجزاء واسعة وصفت بـ «العشوائية». وقد وقف في مركز الخطاب الكولونيالي المتعلق بالحفظ والصيانة، صراع بين جهات أيدت المحافظة على حي القصبة لأسباب واعتبارات تاريخية وسياحية، وجهات أخرى أيدت القيام بعمليات هدم واسعة لأسباب منطقية سياسية وعسكرية. معظم الخطط شكل نوعا من التسوية التي اقترح في نطاقها هدم جزء من المباني وتحويل باقي القصبة إلى متحف (Celik 1997,40-46). في إسرائيل دار صراع مشابه بين التطوير والصيانة لعدد من المدن العربية، أفضى في شباط ١٩٥٠ إلى إقامة «لجنة عليا للأماكن المقدسة والتاريخية». وقد تخللت مداولات اللجنة نقاشات حادة بين توجه ممثل وزارة الدفاع، الذي طالب بـ «التقليل قدر الإمكان من كل ما يذكرنا بوجود العرب في البلاد»، وبين ممثلي قسم التخطيط الذين أيدوا إبقاء أحياء وحارات ذات طابع «شرقي» (باز ١٩٨٨،١٣٢).

في نهاية المطاف اعتمدت اللجنة الحل الوسط الذي تضمنته مذكرة كتبها ل. إدلر من قسم التخطيط:

«ينبغي لتخطيط المدن أن يحافظ على ما هو قائم قدر المستطاع، من دون الإضرار بالمصالح الآنية، أي الوقاية الصحية والصحة والمواصلات» (المصدر السابق، ص١٢٠).

شارون: الهندسة في خدمة الكولونيالية

لم يتطرق شارون في خطته نهائيا إلى وجود عرب في دولة إسرائيل، حتى أن كلمة «عربي» لم ترد مطلقا في الكتاب، الذي استخدم فقط تعبير «أقليات» المجرد من الهوية. كذلك خلت الخطة من أي محاولة لجسر التناقض بين سعي إسرائيل لتخيل نفسها كمشروع عصري- غربي وبين محاولتها استلهام هويتها من تراث قديم أصلاني. فالتوجه الذي تبناه شارون في مجال التخطيط، والذي أيد بموجبه الاندماج في الحيز عن طريق فرض أشكال ونماذج هندسية عصرية تؤكد الطابع المتجدد للأمة، يتطرق بصورة ضمنية فقط للطريقة التي تجند فيها «مشاهد مستعارة» في ترجمة الميثولوجيا المحلية إلى مشهد هندسي حديث.

وعلى غرار خطط البريطانيين والفرنسيين، فإن خطة شارون تقترح أيضا في أماكن كثيرة المحافظة على المباني الأصلانية، ويقترح مخططون إسرائيليون في العديد من الخطط المفصلة استخدام هذه المباني لإقامة متاحف مختلفة.

كذلك فإن خطة شارون تبقي، إلى جانب أسماء الكثير من المدن الجديدة، على الاسم العربي السابق، مثل الخالصة (كريات شمونة)، المجدل (مغدال غاد)، موراسس، بيسان (بيت شآن)، يهود (يهوديا)، وكذلك أسماء «الحدائق الوطنية»: حديقة «الفالق» (ناحل بولاغ)، حديقة «الجرمق» (هار- جبل- ميرون).

وهكذا فقد بدأت، جنبا إلى جنب هدم المعالم العربية وتدميرها، عملية لحفظ وصيانة مبان اعتبرت ذات قيمة تاريخية. وبعبارة أخرى تمت المحافظة على المدهش والغريب طالما كان ذكر السكان الأصليين مغيبا.

ويقترح مركوفيتش ويونا تحليلا للموقف الثنائي الذي يبديه المشروع الصهيوني تجاه الحيز المحلي، وذلك وفقما عبر (الموقف) عن نفسه في المخطط الرئيس لدولة إسرائيل. وبحسب رأيهما فإن هذا الموقف يستتر خلف الجهد المستمر الرامي إلى تخيل الحيز المحلي كحيز أوروبي ظهر «من العدم». هذا الموقف الثنائي المتناقض للمخططين ولقادة المشروع الصهيوني، تجاه الحيز الأصلاني، والذي وجد تعبيرا له في رفض وقبول هذا الحيز في آن واحد، يخلق روابط متبادلة لا تنفصم، وربما أيضا غير قابلة للحل، في تخطيط الحيز وفي تصميمه الهندسي. فهو يفضي، من جهة، إلى فرض تصاوير ومعالم غربية ويمحو بصورة منهجية الماضي التاريخي والمعماري وسط تملك الحيز العربي من أجل تهويده، ويتبنى من جهة أخرى وجهة النظر الداعية إلى المحافظة على المواقع الفلسطينية. وقد استخدمت العلامة الفلسطينية كـ «إشارة» ذات دلالة مضاعفة، للتأكيد على الأصالة المتجسدة في الأصلاني العربي. أدى هذا المنطق إلى المحافظة على قرى وبيوت ومبان عامة ومساجد وكنائس. غير أن كلمة «حفظ» تنفي في هذا السياق معناها الحرفي المعجمي، ذلك لأن السبب الرئيس للإبقاء على المباني الفلسطينية هو قيمتها الأثرية، او من أجل إعادة توطينها بمهاجرين يهود (مركوفيتش ويونا ٢٠٠٨).

لقد سعت هذه النظرة الثنائية إلى محو المظاهر المزعجة للمشهد الأصلاني الفلسطيني من الحيز، وفي الوقت ذاته إلى دمج هذا المشهد في إطار الأشكال التوراتية للمشهد: ربما أن السكان أنفسهم، مثلما فكر بن غوريون، ليسوا سوى «البيشوف العبري الذي بقي في بلده على الرغم من كل الإضطهاد والملاحقات»،[٣] ولذلك فقد تم تجنيد المشهد الفلسطيني، على الصعيدين الأخلاقي والجمالي، من أجل الحفاظ على مشهد العصور القديمة الذي ميز أحيانا أقاليم التناخ،٤ وفي غياب مشهد فلسطيني أصلي، اضطر المخططون (الصهيونيون) إلى اختلاقه، تماما مثل المشروع الصهيوني ذاته (مركوفيتش ويونا ٢٠٠٨). أحد الأمثلة على ذلك هو الخربة الفلسطينية المفبركة، التي أقيمت كنوع من الزخرفة البيئية، على جانبي طريق – شارع- بيغن العابر لمدينة القدس (أبرامسون ٢٠٠٣).

لقد انطوت أنماط الثقافة الغربية على أمل بقيام نظام اجتماعي جديد، نظام عصري، وظيفي ومتقدم. في هذا السياق شكل اتجاه التطور السريع الذي عرضه آرييه شارون في خطته، مرتكزا للازدهار والتقدم اللذين تمثلهما الفكرة الصهيونية في نظر نخبة «البيشوف» اليهودي، وتحول النظام الجديد إلى منظومة فكرية متبلورة تعمل في خدمة الأمة وتشكل تعبيرا جليا لها.

يتحدث آرييه شارون في الفصل الأول من الكتاب عن أسس «التخطيط المادي في إسرائيل» وذلك بناء على الأبعاد الثلاثة للتخطيط: الأرض (البلد) والشعب والزمن. ويعبر بعد البلد عن نفسه بالأساس في وصف المميزات والصفات المادية للبلد وما تنطوي عليه من مزايا وتحديات، بكونها جسرا يربط بين ثلاث قارات، وتنوع الظروف المناخية ضمن مسافات قصيرة إضافة

إلى التركيبة الجيولوجية والظروف الطوبوغرافية. في بعد الشعب، يتطرق شارون إلى التركيبة الاجتماعية لـ «البيشوف»، والتحدي الكامن في إنشاء «نسيج اجتماعي متجانس» على أرضية ظروف مادية واجتماعية واقتصادية مريحة ومشجعة، وأنه يمكن، عن طريق إقامة مدن جديدة وتعزيز ما هو قائم، إيجاد إطار تخطيطي يساهم في حث وتعزيز عمليات الذوبان وتوحيد أجزاء «البيشوف»، القديم والجديد، في وحدة واحدة منتجة.

أما بعد الزمن فقد تطلب من الدولة، حسب قول شارون، مضاعفة عدد سكانها ثلاث مرات في غضون بضع سنوات، ما يعني أيضا مضاعفة مماثلة لعدد المستوطنات الزراعية والحضرية، وبناء عدد وفير من المساكن والمؤسسات العامة وشق شبكة طرق جديدة. وقد اضطر رجال التخطيط للقبول بالمعسكرات والمساكن المؤقتة التي أقيمت للمهاجرين (اليهود) وكذلك المستوطنات التي أقيمت على عجل تحت ضغط عامل الزمن، ولكن مع وجود نية لديهم بتغيير كل هذا الوضع في أسرع وقت ممكن، ذلك لأن وظيفة التخطيط هي تشكيل صورة الدولة بمستوطناتها ومدنها وتغيير شبكة الخدمات القطرية من أجل الأجيال المقبلة (إفرات ٢٠٠٢). لم يتطرق شارون في خطته نهائيا إلى وجود عرب في دولة إسرائيل، حتى أن كلمة «عربي» لم ترد مطلقا في الكتاب، الذي استخدم فقط تعبير «أقليات» المجرد من الهوية، كذلك خلت الخطة من أي محاولة لجسر التناقض بين سعي إسرائيل لتخيل نفسها كمشروع عصري- غربي وبين محاولتها استلهام هويتها من تراث قديم أصلاني. فالتوجه الذي تبناه شارون في مجال التخطيط، والذي أيد بموجبه الاندماج في الحيز عن طريق فرض أشكال ونماذج هندسية عصرية تؤكد الطابع المتجدد للأمة، يتطرق بصورة ضمنية فقط للطريقة التي تجند فيها «مشاهد مستعارة» في ترجمة الميثولوجيا المحلية إلى مشهد هندسي حديث.

وفي الواقع فإن التخطيط المادي بأبعاده الثلاثة، يعمل بموجب هذه الإملاءات، غير أنه ما لبث أن شكل حالة خاصة، ذلك لأنه ملزم بمواجهة تناقض مزدوج: تناقض على محور الزمن وتناقض على محور الحيز. وحين تواجه الدولة القومية مسألة تشكيل الحيز فإن هذا التناقض القائم في جذور القومية الحديثة، يلتفت بوجهه المنقسم إلى قسمين، نحو الماضي والمستقبل على حد سواء. وينطوي المشروع المحلي على أوجه تشابه مع أشكال عمل مجتمعات المستوطنين (Settler societies) الأخرى، الذين هاجروا إلى بقاع أرض جديدة واستولوا عليها (Yiftachel & Kedar 2004). غير أنه وخلافا لهذه المجتمعات، يدعي أيضا وجود رابطة عميقة ترتبط بمكان موطنه القومي. نتيجة لذلك احتضن المشروع الصهيوني الحيز الأصلي، ولكنه

بيت عربي في اللد

نفاه في الوقت ذاته أيضا استنادا لهذه السمات (شابيرا ٢٠٠٧).

هذه النظرة الثنائية، المنطوية أيضا على إشكاليات وتناقض، بما يترتب عليها من مظاهر «جذب وصد، تملك وهدم، محاكاة وتجاهل» (شارون ٢٠٠٦)، تسعى إلى إرساء توازن «قومي» دقيق بين تبني رابطة أصلانية داخل الحيز المحلي وبين صد المطالب الإقليمية للأصلاني الفلسطيني. ولعل المفارقة هنا هي أن التبني الجارف للثقافة المحلية يمكن أن يساعد في إرساء وتعزيز المطلب الإقليمي للمجموعة الفلسطينية، ذلك لأن الفلسطينيين، في المحصلة النهائية، هم الحاملون الأصليون للثقافة المحلية، والممثل الحي للامتداد التاريخي. في المقابل فإن خطوة معاكسة، تتمسك بالذات برفض مطلق للمكان وسماته الرمزية، بصيغة «ضعوا الجديد مكان القديم»، من شأنها أن تهدد حدود الانتماء السابقة (القديمة) التي أرستها مجموعة المستوطنين اليهودية، بل وأن تصوغها كحدود انتماء كولونيالية مصطنعة و «غير أصلية».

خلفية نظام الأراضي الإسرائيلي

كان الهدف الأســاس للمكوّن المركزي في نظام الأراضي الذي اتبع في إسرائيل، هو منع عودة اللاجئين الفلسطينيين، في مقابل الرغبة والحاجة لإيجاد حلول ســكنية معقولة لموجات الهجرة التي أدت إلى مضاعفة عدد الســكان اليهود في السنوات الثلاث الأولى لقيام الدولة.

جرى توطين معظم المهاجرين اليهود الذين وصلوا إلى إسرائيل حتى العام ١٩٥٣ في أرض كانت سابقا في حوزة السكان العرب، كذلك فقد شيدت ٣٥٠ مستوطنة تقريبا، من بين ٣٧٠ مستوطنة يهودية أقيمت في تلك الفترة، على أراض كانت بملكية عربية (Falah 1996,Golan 1995).

حدثت في فترة حرب العام ١٩٤٨، وبعدها مباشرة، عمليات نزوح وتغييرات سكانية واسعة النطاق في الحيز الإسرائيلي/ الفلسطيني، حددت مصير مسألتين مركزيتين: طابع النزاع اليهودي– العربي، والتقسيم الإثني والطبقي داخل المجتمع اليهودي.

وقد تجلت العلاقة المتبادلة بين هاتين المسألتين بوضوح في التنظيم الإقليمي لدولة إسرائيل في تلك الفترة، التي شهدت تغييرا إقليميا وديمغرافيا هائلا في المناطق العربية التي جرى ضمها إلى حدود الدولة الجديدة (إسرائيل). ففي أثناء المعارك أقتلع معظم السكان العرب من بيوتهم، وتحولت مئات القرى والبلدات، وحتى أحياء المدن وضواحيها، إلى أماكن فارغة، أو شبه فارغة من البشر (غولان ٢٠٠٩).

لم يبق هذا الفراغ على حاله لوقت طويل، ففي خضم القتال والمعارك شرعت عناصر من الاستيطان اليهودي بهدم مناطق مبنية في القرى العربية، وقامت بفلاحة أراضي هذه القرى. في المناطق الحضرية حدثت عملية ذات طابع مختلف: فقد جرى خلال فترة قصيرة – بعد أشهر أو أسابيع، وأحيانا بعد أيام معدودة من احتلالها– توطين المباني والبيوت المهجورة بمستوطنين يهود، سواء بمبادرة جهات مؤسسية أو بمبادرة «من أسفل» من جانب معوزي سكن، أو أفراد يسعون لتحسين ظروف سكنهم. معظم السكان الذين وطنوا أو توطنوا في البيوت العربية، أتوا من الطبقات الضعيفة في صفوف السكان اليهود الحضريين، ولا سيما من المهاجرين الجدد– قسم منهم من الدول العربية– الذين أخذوا يتدفقون على دولة إسرائيل عقب إعلان قيامها في أيار ١٩٤٨.

ففي السنوات الثلاث الأولى (١٩٤٨–١٩٥١) هاجر إلى الدولة الوليدة ٧٠٠ ألف يهودي من أوروبا (جزء كبير منهم ناجون من المحرقة) ومن الدول الإسلامية. قبل الحرب كان هناك ما بين ٨٠٠ ألف و٩٠٠ ألف عربي يقيمون في المنطقة التي أصبحت بعد الحرب دولة إسرائيل، وقد بقي من هؤلاء السكان العرب حوالي ١٦٠ ألفا فقط، حصلوا على جنسية الدولة.

سيطرت دولة إسرائيل مع نهاية حرب ١٩٤٨ على منطقة مساحتها حوالي ٢٠٫٦ مليون دونم، تشكل ٧٦٪ من مساحة فلسطين الانتدابية، غير أن الأراضي التي كانت بملكية رسمية لأفراد أو منظمات يهودية، شكلت حوالي ٨٫٥٪ فقط من مساحة الدولة.٥ وإذا أضفنا إلى ذلك الأراضي التي ورثتها إسرائيل من الانتداب البريطاني، فسوف نجد أن المساحة الإجمالية التي كانت تحت سيطرة الحكومة الإسرائيلية لا تزيد عن ٢٫٨ مليون دونم، تشكل حوالي ١٣٫٥٪ من مساحة الدولة (المصدر السابق). وكانت المؤسسات القومية (اليهودية) في عهد ما قبل الدولة، قد صاغت نظام الملكية الجديد في إسرائيل كنظام مشاعية قومية حتى يجسد بسرعة المبادئ الإثنوقراطية للتوسع والسيطرة الإثنية الإقليمية (يفتاحئيل وكيدار ٢٠٠٠).

يوسف فايتس، وهو شخصية مركزية في مؤسسة الأراضي والاستيطان الصهيونية، حيث عمل مديرا لشعبة الأراضي في مؤسسة الصندوق القومي (الكيرن كييمت) الإسرائيلي، وفيما بعد أول مدير لدائرة أراضي إسرائيل، صرح قائلا في العام ١٩٥٠: «ثمة مفكرون في أوساط الجمهور العبري يعتقدون بأن قيام الدولة يعني امتلاكها للبلد بأكمله... وأن مشكلة الأراضي حلت تلقائيا، وأن الأرض هودت.. صحيح أن الأرض هي أرض حكومية، غير أن هناك شائبة واحدة تشوبها: فالحقوق عليها تعود

عندما أقيمت الدولة كان هناك هدفان مهمان أمام السلطة الإسرائيلية: أولا- تهجير أقصى عدد من يهود العالم إلى إسرائيل، ثانيا- دمج المهاجرين في دولتهم الجديدة. بالإضافة إلى ذلك كان هناك هدف ثالث بعيد المدى، وهو توزيع المهاجرين في شتى أنحاء الدولة وتوفير عمل لهم، وذلك بغية تحقيق مستوى معيشة متساو، بمرور الوقت، في كل أنحاء الدولة. وقد كان تحقيق هذه الأهداف أيضا إحدى مهام التخطيط المادي. أما الجهاز المركزي الذي صاغ التخطيط المادي

لكل مواطني الدول، بما في ذلك العرب.. انطلاقا من هذا الوضع، من الضروري جعل هذه الأرض تعود بمعظمها لليهود.. وبالتالي يجب الاستمرار في تهويد الأرض» (فايتس ١٩٥٠، ١٤٣–١٤٥).

في نهاية هذه العملية التي استمرت قرابة عشرين عاما أصبحت دولة إسرائيل والصندوق القومي الإسرائيلي يسيطران على، ويديران، حوالي ١٩ مليون دونم، تشكل قرابة ٩٣٪ من مساحة دولة إسرائيل (داخل الخط الأخضر). وقد استند هذا النظام إلى: تأميم وتهويد الأرض العربية وأراض أخرى، حيث جرى خلال هاتين العمليتين نقل أكثر من ١٧ مليون دونم لملكية عامة إسرائيلية– يهودية؛ السيطرة المركزية للدولة ومؤسسات الشعب اليهودي على هذه الأراضي والتخصيص الانتقائي وغير المتساوي للحقوق في الأرض.

وقد جرت عملية مصادرة ملكية الأراضي العربية عن طريق ممارسة الصلاحية السيادية بواسطة القوات العسكرية والأجهزة الحكومية والقضائية للدولة، في البداية استنادا إلى قوانين الطوارئ ومن ثم بواسطة قانون أملاك الغائبين (١٩٥٠) وقانون شراء وتملك العقارات (إقرار نشاطات وتعويضات – ١٩٥٣). مع نهاية حرب العام ١٩٤٨ بات المشروع السياسي الكولونيالي في فلسطين مشروعا «مفروغا منه»، ولم يبق أمام الحكومة الانتقالية برئاسة دافيد بن غوريون سوى التوجه نحو التطبيق المهني، بإعداد خطة رئيسة شاملة للدولة الوليدة.

مشروع «بناء الأمة»، الرؤيا، التحدي والتخطيط

حين أقيمت الدولة كانت غالبية السكان (٨٢٪) تتركز في منطقة الشريط الساحلي بين تل أبيب وحيفا، ١١٪ في القدس، و٧٪ فقط في الجليل وفي جنوبي البلاد. وفي أعقاب قيام الدولة وتوسيع رقعة السيطرة في جميع أنحاء البلاد، ازدادت وتيرة التطوير والبناء في المناطق غير المأهولة، كما ازداد توجيه السكان إلى هذه المناطق.

أحد العوامل المهمة في تشكيل التجمعات الحضرية المتضخمة في المناطق اليهودية في فلسطين، تمثل في الظروف السياسية التي أتاحت الاستيطان اليهودي في جزء صغير فقط من البلد، وكذلك أيضا التطوير الاستغلالي في مساحات محدودة حول المدن الكبيرة. وقد أتاح تركيز معظم الأراضي في أيدي الحكومة والجمهور (اليهودي) عقب قيام الدولة، تمدد الاستيطان الحضري والزراعي في كل الاتجاهات وإعادة توزيعه في سائر أنحاء البلاد.

عندما أقيمت الدولة كان هناك هدفان مهمان أمام السلطة الإسرائيلية: أولا– تهجير أقصى عدد من يهود العالم إلى إسرائيل، ثانيا– دمج المهاجرين في دولتهم الجديدة. بالإضافة إلى ذلك كان هناك هدف ثالث بعيد المدى، وهو توزيع المهاجرين في شتى أنحاء الدولة وتوفير عمل لهم، وذلك بغية تحقيق مستوى معيشة متساو، بمرور الوقت، في كل أنحاء الدولة. وقد كان تحقيق هذه الأهداف أيضا إحدى مهام التخطيط المادي. أما الجهاز المركزي الذي صاغ التخطيط المادي للبلاد في السنوات الأولى للدولة، فقد تمثل في قسم التخطيط الحكومي الذي أقيم في تموز ١٩٤٨، في أوج الحرب. وقد ورث هذا القسم غالبية مهام الجهاز الانتدابي ووظائفه. وكانت حكومة الانتداب قد أقامت في البلاد جهاز تخطيط يغلب على عمله طابع «التنظيم» وليس المبادرة، وانصب اهتمامه على المحافظة على حقوق ملكية سكان البلاد والمحافظة على «النظام العام» وضمان المصالح الاقتصادية والسلطوية للإمبراطورية. كذلك سن البريطانيون دستورا للتخطيط (أمر بناء مدن) وأقاموا مؤسسات تخطيط (لجان تنظيم حضرية ودائرية للمناطق الإقليمية)، وقسما للتخطيط (مكتب المستشار لتخطيط المدن) ومنظومة خطط وخرائط هيكلية (للمدن والدوائر). وقد عمل كثيرون من مهندسي «خطة شارون» ومن ضمنهم آرييه شارون نفسه، كمستشارين وموظفين في مؤسسة التخطيط الانتدابية. وعلى الرغم من أن استعدادات المؤسسة الاستيطانية في موضوع التخطيط بدأت قبل عدة سنوات من قيام الدولة، إلا أن فترة طويلة مرت إلى أن أقامت الدولة جهاز تخطيط، ولم تكتمل إقامة هذا الجهاز سوى في العام ١٩٦٥ مع بدء تطبيق قانون التنظيم والبناء (١٩٦٥).

كان الواقع الناشئ بالنسبة لرجالات التخطيط، الذين رأى معظمهم أنفسهم جزءا من «الطليعة العصرية» التي ظهرت في أوروبا في ثلاثينيات القرن العشرين، مثل «العجينة الطيعة» الملائمة لتجسيد الخطاب والممارسة العصريين. وقد تمتع آرييه شارون - الذي كان في ذلك الوقت مهندسا مرموقا من رواد الأسلوب، الطراز، الدولي في البلاد- باستقلالية وتعاون وثيق من جانب الوزارات والدوائر الحكومية المختلفة وأفلح في «ترجمة» فرضيات العمل الحديثة التي تبناها، على الصعيد المحلي، وسط استخلاص دروس الاستيطان الكولونيالي في مناطق مختلفة من العالم.

عندما شكلت الحكومة المؤقتة في أيار ١٩٤٨، كانت هناك نية لإنشاء وزارة حكومية خاصة للتنظيم والبناء، غير أن اعتبارات ائتلافية أدت عوضا عن ذلك إلى إقامة وزارة للعمل والبناء.

ولم يكن الربط هنا بين العمل والبناء عفويا أو محض صدفة، وذلك لأنهم رأوا في أعمال البناء، ولا سيما بناء مساكن للمهاجرين، مصدرا للتشغيل. وقد أقيم في وزارة العمل والبناء قسم للتخطيط يتألف من خمس شعب وهي: الإسكان، الهندسة المعمارية، التخطيط النظامي، التخطيط المبادر، وشعبة المسح والبحوث. وعندما أقيمت الحكومة الأولى في آذار ١٩٤٩ نقل قسم التخطيط إلى مكتب رئيس الحكومة، مع الإبقاء على شعبة الإسكان في وزارة العمل. وفي آب ١٩٤٩ قررت الحكومة تقسيم قسم التخطيط إلى قسمين، حيث بقيت شعبة التخطيط المبادرة في مكتب رئيس الحكومة، فيما نقلت شعبة التخطيط النظامي إلى وزارة الداخلية، غير أن هذين القسمين واصلا فعليا العمل تحت سقف واحد وسط تعاون كامل بينهما.

ولدت «خطة شارون» في ظروف استثنائية غير مسبوقة من نواح كثيرة، حيث شكلت هذه الظروف، بالنسبة للمستوطنين وأنصار الفكرة الصهيونية في العالم، فرصة لبناء أمة ولتجسيد حلم بعث الشعب اليهودي في وطنه التاريخي. وقد كانت هذه الخطة بمثابة خطة رئيسة شاملة لإسرائيل، تصوغ تفاصيل الفكرة الصهيونية وتعطيها تعبيرا ماديا على الخرائط. فقد بات يمكن الآن، حيث لم يعد «البيشوف» مقيدا من جانب سلطات الانتداب و«الكتاب الأبيض»، ترجمة فكرة «العودة إلى صهيون» و«تجميع الشتات»، في صورة إقامة «مجتمع نموذجي»، يستوعب الهجرة ويحيي القفر، ويكون أفراده موزعين في كامل أنحاء البلاد، يقيمون بينهم خطوط مواصلات وعلاقات تجارية وزراعية وصناعية عصرية؛ مجتمعا يؤمن تشغيلا نوعيا وحياة صحية ومستقبلا أفضل لكل يهودي، للقدماء والجدد على حد سواء.

توزيع السكان وبناء مجتمع المستوطنين الإثنوقراطي

كان الواقع الناشئ بالنسبة لرجالات التخطيط، الذين رأى معظمهم أنفسهم جزءا من «الطليعة العصرية» التي ظهرت في أوروبا في ثلاثينيات القرن العشرين، مثل «العجينة الطيعة» الملائمة لتجسيد الخطاب والممارسة العصريين. وقد تمتع آرييه شارون – الذي كان في ذلك الوقت مهندسا مرموقا من رواد الأسلوب، الطراز، الدولي في البلاد– باستقلالية وتعاون وثيق من جانب الوزارات والدوائر الحكومية المختلفة وأفلح في «ترجمة» فرضيات العمل الحديثة التي تبناها، على الصعيد المحلي، وسط استخلاص دروس الاستيطان الكولونيالي في مناطق مختلفة من العالم. والوضع الذي خلقته السياسة الصهيونية، وفر ظروفا مثالية لعمله، كما أن رؤيته العقلية – الشمولية للتخطيط تلاءمت مع وجهة النظر المركزية الديمقراطية التي تبناها حزب «مباي» والهستدروت ورئيس الحكومة (بن غوريون). كذلك فقد اتسقت أفكاره بشأن ضرورة التوزيع السكاني وإيجاد سلم حضري تراتبي، مع السياسة الحكومية ومع مصالح معظم الجهات المهتمة بتطوير البلاد.

في ضوء الهجرة الجماعية دعي قسم التخطيط إلى مهمة عاجلة: تحديد وجهة التوزيع الجغرافي للسكان. وقد اقترح المخططون استغلال الهجرة لصالح ما أسموه «توزيعا متوازنا» للسكان اليهود في أنحاء البلاد. وبغية تحقيق هذه الأهداف عكف المخططون على إعداد خطط لتوزيع السكان، شكلت إطاراً موجها لتخطيط حكومي شامل، وقد أثر قسم التخطيط بشكل رئيس على سياسة التخطيط والإسكان في المدن الجديدة. وفيما كان للمؤسسات الصهيونية تأثير كبير في تخطيط المناطق القروية، واجه قسم التخطيط في المدن القائمة أصحاب مصالح أيدوا توسيع حدود النفوذ البلدي لهذه المدن خلافا لموقفه (غولان، ٢٠٠١،١٣).

فكرة توزيع السكان وردت بشكل صريح في محضر اجتماع

نشر قسم التخطيط في نهاية العام ١٩٥٠ الخطة الثالثة للتوزيع السكاني والتي سميت «خطة شارون». هذه الخطة الرئيسة، التي تضمنها كتاب «التخطيط المادي في إسرائيل» (شارون ١٩٥٢)، تحولت في غضون عشر سنوات من وثيقة تخطيطية إلى مشروع تنفيذي واسع النطاق، شمل عشرات المدن والبلدات والقرى والغابات والحدائق الوطنية، على الرغم من أنها لم تكن خطة سيادية، ولعل قوتها التنفيذية المدهشة تكمن بالذات في حقيقة أنه لم تسر عليها قيود قانون التنظيم والبناء (إفرات ٢٠٠٢).

لمديري وزارة العمل والبناء، عقد في ٢١ أيلول ١٩٤٨، شرح خلاله رئيس القسم، آرييه شارون، أهداف التخطيط. واستعرض شارون خلفية ظهور التخطيط المادي في العالم الغربي، مؤكدا على مشكلة المدن الكبيرة التي قال إنها «مصدر كل الشرور والأمراض في سائر البقاع». ولدى حديثه عن الوضع في إسرائيل شدد شارون على مشكلة انعدام التخطيط، التي تعبر عن نفسها بالأساس في الاكتظاظ الخطير، على امتداد الساحل، وقال في عرضه لسياسة التوزيع السكاني: «إن هدفنا الأول هو.. الحذر قدر الإمكان من تطور المدن الكبيرة وزيادة الاكتظاظ السكاني في الجليل والنقب...».[٦]

وقد تمثل البعد العملي لهذه الخطوط الموجهة في توجيه السكان بناء على قرارات تتعلق بتخصيص استعمالات الأراضي: ففي العام ١٩٤٩ أرسل مهاجرون للسكن في مدن «مهجورة» أو أحياء عربية سابقا في المدن المختلطة، ومنذ بداية العام ١٩٥٠ أقيمت مساكن جديدة في هذه المدن، كما أقيمت منذ أواسط العام ذاته معسكرات مؤقتة للمهاجرين على أراض «مهجورة» في مناطق مختلفة من البلاد. في الكثير من الحالات شكل السكان، الذين تموضعوا بهذه الطرق الثلاث، قاعدة لنشوء مدن التطوير الجديدة.

بالإضافة إلى ذلك، أقيمت قرى (مستوطنات) تعاونية للمهاجرين، غير أن قسم التخطيط لم يكن شريكا مركزيا في هذه العملية. لقد كان لقسم التخطيط دور مركزي في خلق نظام الأراضي الإثنوقراطي للدولة. فسياسة التوزيع السكاني التي قادها أوجدت فصلا بين السكان القدماء القاطنين في مركز البلاد، وبين المهاجرين الذين كانوا في صلب عملية التوزيع السكاني. كذلك شارك ممثلو القسم في هيئات مختلفة تولت توزيع «غنائم» الأراضي بشكل أوجد فصلا في المناطق الحدودية بين الكيبوتسات والقرى التعاونية القديمة، وبين مستوطنات المهاجرين وبلدات التطوير.

نشر قسم التخطيط في نهاية العام ١٩٥٠ الخطة الثالثة للتوزيع السكاني والتي سميت «خطة شارون». هذه الخطة الرئيسة، التي تضمنها كتاب «التخطيط المادي في إسرائيل» (شارون ١٩٥٢)، تحولت في غضون عشر سنوات من وثيقة تخطيطية إلى مشروع تنفيذي واسع النطاق، شمل عشرات المدن والبلدات والقرى والغابات والحدائق الوطنية، على الرغم من أنها لم تكن خطة سيادية، ولعل قوتها التنفيذية المدهشة تكمن بالذات في حقيقة أنه لم تسر عليها قيود قانون التنظيم والبناء (إفرات ٢٠٠٢).

وذكر في مستهل الكتاب أن هناك حاجة لـ «تخطيط ناجع ودقيق» وذلك من أجل القيام بـ «تطوير مكثف وشامل للبلاد، ينفذ إلى سائر أركانها وزواياها» (شارون ١٩٥٢، ٥) وقد وضعت سياسة توزيع السكان علنا وصراحة في مركز الخطة التي استهدفت حل مشكلة «الشعب»- كان معظم السكان اليهود (٨٢٪) يتركزون في المنطقة الساحلية بين حيفا وتل أبيب- وحل مشكلة «البلاد» في آن واحد: «مع قيام الدولة وتوسيع سيطرتنا في كل أنحاء البلاد، نشأت مشكلة تطوير المناطق غير المأهولة وتوجيه السكان إليها» (المصدر السابق).

فيما بعد قدمت مبررات اقتصادية وأمنية وصحية لشرح الإشكالية الكامنة في اكتظاظ الغالبية العظمى من السكان في المدن الكبرى.

أين يكمن مصدر الأفكار التخطيطية التي تبناها رجالات قسم التخطيط؟

تأثر المخططون الإسرائيليون، الذين اكتسبوا جل معارفهم وخبرتهم في أوروبا، بمصدرين رئيسين. أولا، تم التطرق في الكتاب إلى شكل الإعمار في أوروبا وفقما ظهر وتطور في شكله «العضوي»، باعتباره نموذجا ينبغي التطلع نحوه، وذلك من ناحية توازن السكان القاطنين في أنحاء الدولة وتوزيعهم في مدن كبيرة مختلفة. فهذا النموذج، كما ذكر في الكتاب، سيساعد في منع أزمات اقتصادية عادة ما تكون المدن الكبيرة عرضة لها. وحذر المخططون من النموذج الاستيطاني الذي اتبعته «البلدان الكولونيالية» حسب تعبيرهم، والذي تتركز بموجبه غالبية السكان

المناطق «غير المتطورة» في البلاد- الحيز القديم، المشهد العربي «الأصلاني»، الذي يجب تفريغه من أجل «إيجاد مكان» للحيز المتجدد- اقترنت بالسكان العرب. وقد استهدف مشروع الإسكان طمس وإخفاء كل ذلك بغية «إخلاء المنطقة» للمشهد الملائم لبعث المشروع الاستيطاني الصهيوني. اما الشرعية لبناء مستوطنات يهودية جديدة فقد تمثلت بطبيعة الحال في التقدم والتطوير العصريين. كانت الحجة ان الحيز «القديم»، غير العصري، يجب أن يخضع لعمليات تطوير وتنمية حتى يتلاءم مع التطور الصناعي والتكنولوجي.

(أي المستوطنين الأوروبيين) في المدن الكبيرة على امتداد الساحل دون «التغلغل» داخل البلاد. ووصفت التحذيرات من «مخاطر المدن الكبيرة» في وسائل الدعاية الرسمية (المؤسسية) في تلك الفترة، على أنها شيء يجب ويمكن التغلب عليه بسهولة عن طريق تخطيط منطقي، وقد كتب شارون في مقدمة خطته: «في إسرائيل، كبلد هجرة جماعية، لا توجد عملية توزيع سكاني مرتبطة بنقل السكان من مكان إلى آخر، ومصحوبة بخسائر اجتماعية واقتصادية كما حصل في انكلترا.. إن توجيه تيار الهجرة المتزايد والدائم إلى مناطق زراعية غير مطورة وإلى مراكز حضرية جديدة، هو مهمة سهلة نسبيا» (شارون، ١٩٥٢،٦).

لأجل تطبيق سياسة التوزيع السكاني، تبنى المخططون الإسرائيليون النماذج الأوروبية المعروفة لديهم، وفي مقدمها نموذج «مدينة الحدائق» لـ ابن عازار هارفارد (١٩٠٢)، ونموذج التخطيط الإقليمي لـ باتريك غيدس، اللذين طورا في مطلع القرن العشرين، إضافة إلى نماذج طورت منذ الثلاثينيات، عقب تبلور التخطيط الحيزي كفرع معرفي قائم بذاته.[٧] ويقوم نموذج هارفارد على تشجيع الهجرة من مدن قائمة إلى مدن حدائق لرفاهية السكان وزيادة الأحزمة التي تقام في المناطق القروية، وتقسيم المدن الجديدة إلى مناطق استعمالات تخدم النجاعة الاقتصادية. في أعقاب فكرة مدينة الحدائق طور غيدس النظرية الإقليمية القائلة إن التخطيط لمدينة جديدة يجب ان يكون جزءا من تخطيط شامل للمنطقة، وذلك بهدف مساعدة المجتمع المحلي في بلوغ مرحلة أعلى من «التطور التدريجي» (شارون ٢٠٠٦).

أما خطة شارون فقد كانت تهدف إلى تحقيق توزيع متوازن للسكان الحضريين والفلاحين (القرويين) في أنحاء البلاد وتحديد موقع الصناعة والبنى التحتية والحدائق. وقد نصت الخطة على أن الهدف السكاني للمرحلة الأولى من تطوير البلاد هو ٢,٦٥٠,٠٠٠ نسمة، من بينهم ٦٠٠,٠٠٠ مزارعين (٢٢٫٦٪)، بينما يتم تقسيم السكان الحضريين (سكان المدن) إلى نوعين:

٩٣٠,٠٠٠ نسمة (٤٥٪ من السكان الحضريين) في المدن الثلاث الكبرى التي تتمتع بعوامل تطوير قطرية ودولية (حيفا، تل أبيب والقدس)، و١,٠٢٠,٠٠٠ نسمة (٥٥٪ من السكان الحضريين) في مدن متوسطة وصغيرة تتوزع في سائر أنحاء البلاد وتشكل مركزا خدميا للمحيط القروي. وقسمت الخطة البلاد من حيث التخطيط إلى ٢٤ إقليما أو قضاء، يقوم التخطيط فيها بناء على سلم هرمي لأشكال الاستيطان.

وأكدت الخطة أن توزيع السكان سيكون متاحا بفضل سمتين مميزتين لهذه البلاد: وجود معظم الأراضي بملكية عامة، و«وجود تيار الهجرة المتزايد والمستمر» والذي يمكن توجيهه إلى المناطق الزراعية غير المطورة وإلى المراكز الحضرية الجديدة (شارون ٦، ١٩٥٢). وإضافة إلى الخطط القطرية المفصلة، شملت خطة شارون أيضا خرائط هيكلية بتخطيط عام، للمدن الجديدة. والمبادئ، أو القواسم المشتركة، في تخطيط جميع هذه المدن تتمثل في تقسيم الحيز إلى وحدات متجاورة والفصل بين الاستعمالات المختلفة للأراضي.

تخطيط لغرض السيطرة على الحيز

لا ينبع فشل بلدات التطوير فقط من الطريقة التي ترجم بها المخططون النماذج المستوردة إلى الواقع المحلي، تلك الترجمة التي اتسمت بانحراف كبير عن الأصل. فهناك عامل مركزي في الفشل يكمن في النماذج التخطيطية ذاتها، والتي جسدت الشهوة العصرية في التصنيف والفرز والتنظيم والفصل، من أجل تحقيق السيطرة. وقد ساهم تبني نموذج مدن الحدائق لهارفارد، في كل ما يتعلق بالإنسان والمجتمع (Jacops1961) .

وبحسب ادعاء جايكوبس، فإنه باسم التقدم المكفول للجميع، وتكريس الفجوات الاجتماعية، أدت أفكار المنطقة والتوزيع السكاني والتركيز على البناء «العقلاني» و «الصحي»، إلى تعزيز الفصل الإثني والاجتماعي والاقتصادي (Jacops 1961 3-25)؛ وإلى نقل مجمعات سكانية تابعة والمس بالطبقات الضعيفة.

علاقات العمل التي نشأت بين المدينة والمستوطنات (القرى) الزراعية على العكس من ما تمناه المخططون. فجزء مركزي من فكرة التوزيع السكاني اقترن بأيديولوجيا التعاون الإقليمي بين المدينة والقرى الزراعية المحيطة بها. وقد كان من المفروض ان تكون أقضية التخطيط «وحدات متوازنة من ناحية اجتماعية واقتصادية. وسط علاقات متبادلة بين المناطق الزراعية والمراكز الحضرية» (شارون 1952,13). غير أنه لم ينشأ توازن بين المدينة الجديدة والاستيطان الزراعي، وإنما ترسخت علاقات تبعية: فبدلا من قدوم سكان القرية إلى المدينة للحصول على خدمات، وفرت المدينة أيادي عاملة رخيصة للكيبوتسات والقرى الزراعية القديمة، التي تمتعت بوفرة من الأراضي الجديدة بالمجان وبعمالة رخيصة مجردة من الحقوق الأساسية.

المناطق «غير المتطورة» في البلاد– الحيز القديم، المشهد العربي «الأصلاني»، الذي يجب تفريغه من أجل «إيجاد مكان» للحيز المتجدد– اقترنت بالسكان العرب. وقد استهدف مشروع الإسكان طمس وإخفاء كل ذلك بغية «إخلاء المنطقة» للمشهد الملائم لبعث المشروع الاستيطاني الصهيوني. اما الشرعية لبناء مستوطنات يهودية جديدة فقد تمثلت بطبيعة الحال في التقدم والتطوير العصريين. كانت الحجة ان الحيز «القديم»، غير العصري، يجب أن يخضع لعمليات تطوير وتنمية حتى يتلاءم مع التطور الصناعي والتكنولوجي. ولعل المفارقة المثيرة للسخرية هي ان الأداة الرئيسة في عملية عصرنة المناطق المختلفة في البلاد وتحديثها، تمثلت في المهاجرين من البلدان الإسلامية. أي ان وكلاء العصرنة هم المهاجرون الجدد «القادمون من الصحراء العربية والقبائل الجبلية في كردستان ومن شمال إفريقيا..» (دارين درفكين ١٩٥٩، ٧٦)، والذين اعتبروا غير عصريين وغير متطورين على الإطلاق.[٨]

هذه المجموعة أو الفئة المفتقرة للوسائل المادية والسياسية والعلاقات الشخصية، هي التي استوطنت الحيز الجديد.

وتبين المعطيات ان معظم المهاجرين الذين جرى توطينهم في مدن وبلدات التطوير كانوا من القادمين من شمال إفريقيا، وذلك بسبب نسبتهم العالية في موجات الهجرة المتأخرة، في الفترة التي طبقت فيها سياسة «من السفينة إلى القرية»، والتي أرسل المهاجرون في نطاقها مباشرة إلى بلدات التطوير (إفرات ١٩٨٧؛ إليميليخ وليفين إفشتاين ١٩٩٨). أما سكان بلدات التطوير ذوو الأصول الأوروبية، فقد رحلوا في أول فرصة سانحة إلى شقق أفضل في المدن القديمة الواقعة في وسط البلاد، وذلك بفضل تقدمهم الاجتماعي والسياسي (غيتربرغ ١٩٦٤، غونين وحسون ١٩٧٤). كذلك تظهر معطيات الإحصاء السكاني الأول الذي جرى في العام ١٩٦١، والذي اتسم بالتفصيل الجغرافي، ان المهاجرين من أصول أسيوية وإفريقية، شكلوا الأغلبية في الأحياء والمساكن الشعبية التي أقيمت على أطراف المدن. ووفقا لمعطيات هذا الإحصاء فقد جرى توطين ٦٢٪ من مجموع المهاجرين من المغرب، و١ر٧٢٪ من المهاجرين من الجزائر، في مدن وقرى جديدة، بينما وطن فيها ٣ر١٪ فقط من المهاجرين القادمين من ألمانيا والنمسا، و٦ر١٣٪ من المهاجرين من بولندا (غونين ١٩٧٩).[٩]

جاءت علاقات العمل التي نشأت بين المدينة والمستوطنات (القرى) الزراعية على العكس من ما تمناه المخططون. فجزء مركزي من فكرة التوزيع السكاني اقترن بأيديولوجيا التعاون الإقليمي بين المدينة والقرى الزراعية المحيطة بها. وقد كان من المفروض ان تكون أقضية التخطيط «وحدات متوازنة من ناحية اجتماعية واقتصادية. وسط علاقات متبادلة بين المناطق الزراعية والمراكز الحضرية» (شارون ١٩٥٢،١٣). غير أنه لم ينشأ توازن بين المدينة الجديدة والاستيطان الزراعي، وإنما ترسخت علاقات تبعية: فبدلا من قدوم سكان القرية إلى المدينة للحصول على خدمات، وفرت المدينة أيادي عاملة رخيصة للكيبوتسات والقرى الزراعية القديمة، التي تمتعت بوفرة من الأراضي الجديدة بالمجان وبعمالة رخيصة مجردة من الحقوق الأساسية.

وادعى المخططون، وفي أعقابهم أيضا الباحثون في شؤون التخطيط، أن المصالح الاستيطانية أفشلت المحاولات والمساعي لإقامة مراكز خدمية وتجارية في المدن الجديدة، إذ واصلت المستوطنات الزراعية استخدام شبكات التسويق الهستدروتية (مثل «تنوفا» و «همشبير»)، الأمر الذي شوش الفكرة التي تطلع إليها المخططون. ولكن يبدو ان هؤلاء كانون يدركون منذ البداية صعوبة إقامة علاقات انسجام وتكامل بين المدينة والقرية. ففي العام ١٩٤٩، أي قبل الإعلان عن خطة شارون المستندة إلى رؤيا إقليمية، أكد بروتسكوس ان سياسة التوزيع السكاني يمكن ان تتكلل بالنجاح فقط ضمن الشروط الآتية: «سياسة منهجية باتجاه توزيع– فصل– الإدارة الحكومية والاقتصادية («تنوفا»، «همشبير»، «سوليل بونيه»، البنوك.. إلخ) إضافة إلى – إقامة– مؤسسات قطرية في مجالات الثقافة والتعليم والصحة والرفاه

من بين الإمكانيات المختلفة للتوزيع السكاني، قدمت خطة قسم التخطيط، التي أتاحت السيطرة على مناطق شاسعة، أفضل خدمة ممكنة للمصالح السياسية المتمثلة في تهويد الحيز. وقد تأثر النموذج الاستيطاني الذي اقترحه قسم التخطيط بـ «نظرية الأماكن المركزية» التي طورها عالم الجغرافيا الألماني كريستلر، والذي طبق نموذجه التخطيطي الهرمي في منطقة محتلة: فقد خطط «حيز الحياة» الألماني في أراضي بولندا وفق معادلة رياضية بنشر أقصى عدد من المستوطنات في منطقة محددة. ويتعرض كريستلر للشجب والإدانة في البحث الجغرافي الحديث، الذي يرى في نموذجه مثالا على تعاون العلماء مع أنظمة شمولية.

والعون الاجتماعي..» (مقتبس لدى سمدار شارون ٢٠٠٦، ٤٣٢).

لقد كانت العلاقات بين الاستيطان العامل والمدن الجديدة عاملا حاسما في تطور الأخيرة نتيجة لأسباب أخرى: التنافس على الأراضي والطريقة التي تعين بها الحدود البلدية. وقد نقلت أراض في محيط بلدات التطوير إلى قرى «الاستيطان العامل» دون ان يجري تطوير مصادر تشغيل، الأمر الذي أضر بإمكانية تطوير بلدات التطوير إلى مراكز حضرية، وأبقاها بشكل دائم مستودعات لقوة عمل رخيصة لمستوطنات المنطقة (غولان ٢٠٠١: ١٧٣-١٧٤). كذلك فقد كان لرسم الحدود البلدية تأثير وانعكاس على دفعات ضريبة الأرنونا. ففي الكثير من الحالات نجح ممثلو «الاستيطان العامل» في اقناع سلطات التخطيط بإعطائهم مناطق صناعية تقع داخل المدن، مع انها مناطق خارج النطاق، تابعة من ناحية إدارية للمجالس الإقليمية.[١٠] وقد أثر قسم التخطيط على هذا الموضوع عن طريق ممثليه في اللجان اللوائية صاحبة السلطة السيادية في رسم وتعيين حدود السلطات المحلية (شختر ١٣٤ -١٣٥ :١٩٩٠).

كذلك أدى تحديد الحيز بواسطة حدود بلدية، إلى فصل في مناطق الهامش بين مجالس إقليمية أشكنازية بالأساس (شملت الكيبوتسات والقرى التعاونية القديمة) وبين مجالس محلية (بلدات التطوير) ذات أغلبية شرقية، وسط مصادرة أراضي القرى العربية، المهجرة والباقية. وقد كان لهذا الفصل انعكاسات، ليس فقط في المجال الاقتصادي، وإنما أيضا في مجالات التعليم الاقليمي المنفصل، وتزويد خدمات حكومية منفصلة وغير متساوية، ومسارات تطوير منفصلة.

وبذلك فإن تقسيم الحيز لم يؤد إلى فصل على أساس إثني وطبقي فحسب، بل خلق أيضا الظروف والأرضية لاستنساخ عدم المساواة الاجتماعية (يفتاحئيل ٩٠ : ١٩٩٨، ٢٠٠٠).

على الرغم مما تمتع به قسم التخطيط من تأثير، ومن قدرة تنفيذية عالية، إلا أن (رئيسه) آرييه شارون لم يعمل في فراغ، فاعتماد نموذجه- المتمثل في إقامة مدن جديدة بعيدة عن المركز بشكل سريع ومتزامن- لم يكن أمرا بدهيا أو مسلما به.

فخلال العامين الأولين من عمله لم يتمكن قسم التخطيط من إقناع الوزارات الحكومية المختلفة بالموافقة على سياسة التوزيع السكاني. ويتضح من مداولات «لجنة هوبيان»، التي باشرت عملها في أواسط العام ١٩٤٩، وتفحصت في نطاقه خطط قسم التخطيط وبدائل اقترحها مخططون آخرون، أن نقاشات اللجنة انصبت على مسألتين مركزيتين: توزيع السكان مقابل تمركزهم، وطابع التوزيع من حيث عدد المراكز الحضرية المخططة. وعرض في هذا السياق بديلان مهمان، الأول: خطة ماركوس راينر، والثاني: خطة يعقوب بن سيرا، مهندس بلدية تل أبيب. وكان القاسم المشترك لهذين الاقتراحين هو الرغبة في مواجهة مشكلات التخطيط بصورة تدريجية وحذرة. فقد (استشرف) كلاهما مسبقا المشكلات التي ستنجم عن عملية توزيع سريعة للسكان في أماكن نائية تفتقر للبنى التحتية. غير أن خطتي راينر وبن سيرا رفضتا لأسباب وحجج سياسية ومهنية. فقد تجاهل بن سيرا «ضرورة» السيطرة بسرعة على الأراضي والمناطق التي هجر أصحابها، بينما اقترح راينر في الحقيقة توزيع السكان عن طريق التغلغل في عمق المناطق الجديدة للدولة، في الجليل والنقب ومدخل القدس، وتعزيز الحدود بمساعدة بناء مستوطنات، لكنه «أهمل» مناطق واسعة تقع على جانبي سكة القطار.

تميزت خطط قسم التخطيط في المقابل بـ «تغطية المنطقة»، بمعنى تشييد مستوطنات ونشرها على مساحة قصوى، وعلى ما يبدو فإن اقتراح راينر قوض نقطة التلاقي بين المصالح الدولانية وبين أيديولوجيا المخططين (توزيع السكان وفق نموذج هارفارد، والذي يخلق الدمج بينه وبين الرؤية الإقليمية تصميما مشابها لخيوط بيت العنكبوت).

من بين الإمكانيات المختلفة للتوزيع السكاني، قدمت خطة قسم التخطيط، التي أتاحت السيطرة على مناطق شاسعة، أفضل خدمة ممكنة للمصالح السياسية المتمثلة في تهويد الحيز. وقد تأثر النموذج الاستيطاني الذي اقترحه قسم التخطيط بـ «نظرية الأماكن المركزية» التي طورها عالم الجغرافيا الألماني كريستلر، والذي طبق نموذجه التخطيطي الهرمي في منطقة محتلة: فقد خطط «حيز الحياة» الألماني في أراضي بولندا وفق معادلة رياضية بنشر أقصى عدد من المستوطنات في منطقة محددة. ويتعرض كريستلر للشجب والإدانة في البحث الجغرافي الحديث، الذي يرى في نموذجه مثالا على تعاون العلماء مع أنظمة شمولية. من ناحية عملية يمكن اعتبار نموذجه تطويرا تكنوقراطيا لأفكار وصفت بالإنسانية، مثل نموذج مدينة الحدائق لهارفارد. فالتشابه في الشكل، الذي يدل على رؤية مبدئية للاستيطان الهرمي (التراتبي) من المفروض ان يخلق حيزا موحدا من الناحيتين الأدائية والجمالية يظهر بوضوح من الخطوط العامة لهذين النموذجين، وكذلك من نموذج استيطان «أرض إسرائيل»، الذي اقترحه مهندس ومخطط المدن يوسف تيشلر في عشرينيات القرن الماضي.

ويمكن الوقوف على الصلة الوثيقة بين سياسة التوزيع السكاني وبين عمليات إقصاء السكان الفلسطينيين، من خلال تحليل القرارات المتعلقة بمواقع المستوطنات الجديدة. فالاعتبار القومي – المتمثل في السعي إلى تهويد الأرض– كان عاملا حاسما في هذه القرارات، وتغلب على اعتبارات التخطيط الحيزي والاقتصادي. أحد الأمثلة على ذلك ورد في مذكرة أعدها قسم التخطيط تحت عنوان «ملاحظات ومبررات للبحث عن مراكز جديدة في الجليل»:

«إن إنشاء مدن جديدة في منطقة جبلية مثل الجليل يشكل مشكلة عويصة.. من ناحية اقتصادية لا يوجد اليوم تقريبا أي مبرر قاطع وجلي لإنشاء هذه المراكز... ينبغي عدم تجاهل حقيقة ان تكاليف التطوير والبناء في المنطقة الجبلية مرتفعة أكثر من تكاليف التطوير في المنطقة الساحلية على سبيل المثال.. على الرغم من هذه الصعوبات فقد وقفت اعتبارات سياسية وأمنية وراء قرار العمل قدر الإمكان على إنشاء مراكز حضرية أخرى في أماكن معينة من الجليل، ما زال معظمها مأهولا بالعرب» (مقتبس لدى سمدار شارون ٢٠٠٦:٤٣).

وفي تبريرهم لضرورة التوزيع الأقصى، أكد المخططون على الموضوع الأمني:

الجليل.. مبكراً في مهداف التهويد

عاد الماضي العربي للظهور كالشبح في الخرائط الانتدابية المرفقة بالخطة، والتي يبدو ان المخططين، الذين كانوا في عجلة من أمرهم، لم يتمكنوا من استبدالها، او انهم لم يزوروا قط هذه المناطق وبالتالي لم يكونوا مطلعين على ما يحدث في تلك المدن والبلدات، وما إذا كانت ما انفكت قائمة على حالها وما الذي حل بمصير سكانها. في خرائط عدد من «المدن الجديدة» ظهرت قرى لم تعد قائمة في الواقع، وباتت مجرد خلفية جمالية لخطط الوحدات السكانية في هذه المدن.

«إن اقتراحا لتوزيع السكان مرفقا بخطة إقليمية شاملة، تحدد أماكن المستوطنات والمدن والصناعية والخدمات، هو اقتراح ضروري من الناحيتين القومية والأمنية، ويمكن تنفيذه فقط عن طريق سياسة تخطيط وتطوير جريئة ومثابرة تتبناها الدولة. وفي غياب وجود سياسة كهذه فإن قوة ستدفع كثيرين نحو المراكز الكبرى القائمة، لتبقي مناطق البلاد خالية من السكان والمبادرات» (شارون ١٩٥٢:٦).

عند مقارنة هذا الاقتباس، المأخوذ من منشورات رسمية وعلنية، بالاقتباس السابق الذي ورد في وثيقة داخلية، فإنه يمكن الافتراض ان تعبير «مناطق خالية من الناس» يتطرق للمناطق المأهولة بالعرب. فخطط توزيع السكان التي أعدها قسم التخطيط تعكس تجاهل المخططين للسكان المحليين على المستويين الرمزي والتخطيطي على حد سواء. معظم المدن الجديدة وردت الإشارة لها في الخريطة فوق (أسماء) بلدات عربية، غير ان الخطط لم تظهر العرب أنفسهم. فقط الخطة التي نشرها قسم التخطيط في العام ١٩٥٧، تطرقت بشكل صريح للتوزيع الإقليمي للسكان العرب، وحددت سياسة استمرت في ما تلاها من خطط قطرية: محاولة اجتذاب العرب من الجليل إلى مدن الساحل بهدف تقليص تمركزهم في لواء الشمال. وقد جرى تطوير توجه مشابه في موضوع بدو النقب، حيث تم تجميعهم في بلدات حضرية جديدة من أجل منع انتشارهم في المنطقة (خمايسي ١٩٩٠، ٧٨-٧٩).

وتعكس الخطة الرئيسة من العام ١٩٥٢ اتجاه السيطرة على المدن العربية سابقا والتهويد التام لماضيها. ففي الوصف التاريخي لـ«المدن الجديدة» صفد وطبرية والرملة، اختفى كليا الماضي العربي لهذه المدن (شارون ١٩٥٢: ٣٨، ٤٧، ٥٢). وتحت عنوان «مدن جديدة» ورد:

«جدير بالإشارة أننا، حين نقول مدنا جديدة، نقصد أيضا مدنا قائمة (مثل صفد، وطبرية، وعكا.. بئر السبع، اللد، الرملة) والتي تعتبر نواة سكانها صغيرة وغير قادرة على التطور بصورة حقيقية، دون خطة تطوير جذرية» (المصدر السابق، ٨).

وفي أماكن أخرى من الخطة تحولت «المدن الجديدة» اللد والرملة إلى «مستوطنات سابقا»:

«في هذه المنطقة الزراعية تأسست مستوطنات تمكنت، بفضل تطوير فرع الحمضيات، من استيعاب سكان وتحولت إلى بلدات ميسورة ومستقرة. بعد تطبيق الخطة القطرية، من الممكن ان تتوسع هذه البلدات لتتحول إلى مدن متوسطة قوية (هرتسليا، كفار سابا، بيتاح تكفا، اللد، الرملة، ريشون لتسيون، رحوفوت)» (المصدر السابق، ١١).

هذه الخطط لم تتنكر للماضي العربي وحسب، بل تنكرت أيضاً للحاضر والمستقبل العربيين. فالمدن والبلدات العربية التي ظلت قائمة (في إسرائيل) بعد الحرب لم يرد ذكرها في الخطة الرئيسة، التي تحدثت فقط عن مستوطنات وبلدات يهودية. كلمة «عربي» لم ترد نهائيا في الكتاب، في المرات الثلاث التي ورد فيها ذكر وجود سكان غير يهود في إسرائيل، دعي هؤلاء بتسمية مجردة من الهوية- «أقليات».

مع ذلك فقد عاد الماضي العربي للظهور كالشبح في الخرائط الانتدابية المرفقة بالخطة، والتي يبدو ان المخططين، الذين كانوا في عجلة من أمرهم، لم يتمكنوا من استبدالها، او انهم لم يزوروا قط هذه المناطق وبالتالي لم يكونوا مطلعين على ما يحدث في تلك المدن والبلدات، وما إذا كانت ما انفكت قائمة على حالها وما الذي حل بمصير سكانها. في خرائط عدد من «المدن الجديدة» ظهرت قرى لم تعد قائمة في الواقع، وباتت مجرد خلفية جمالية لخطط الوحدات السكانية في هذه المدن.

شكلت المدن المختلطة الأماكن التي لم يكن في وسع المخططين تجاهل وجود الفلسطينيين فيها في العام ١٩٤٩. وخلال فترة الحكم العسكري سعت السلطات من أجل الفصل بين السكان

إلى جانب النشاط التخطيطي، شارك رجالات قسم التخطيط أيضا في عملية مباشرة لمحو الماضي العربي. وقد شملت هذه العملية جردا لـ «الممتلكات المتروكة» واتخاذ قرار بهدم مبان أو ترميمها وتحديد وضعية أحياء وقرى استوطن فيها (مهاجرون) يهود. في صيف العام ١٩٤٩ ظهرت الحاجة لاستشارة أشخاص مهنيين فيما يتعلق بهدم المباني في القرى، وكان ذلك في اعقاب محادثات الصلح التي جرت في لوزان في نهاية شهر نيسان بين ممثلين عن إسرائيل والدول العربية، والتي مورست خلالها ضغوط على إسرائيل لإعادة جزء من اللاجئين العرب إلى بيوتهم

اليهود والسكان العرب في هذه المدن، عبر تجميع العرب في منطقة محددة ومحاطة بجدران شائكة سميت «غيتو» في وثائق تلك الفترة. وقد شارك رجالات قسم التخطيط في تصنيف المباني العربية تمهيدا لاتخاذ القرار بشأن غايات استعمالها.

ويتضح على سبيل المثال من وثيقة أعدها ميخائيل كون، أحد رجالات قسم التخطيط، عقب جولة قام بها في المجدل (عسقلان) بهدف جمع معلومات «عن إمكانيات الاستيطان والتطوير الفورية»:

«مناطق المدينة: هناك حوالي ٢٦٠٠ عربي متقوقعون في الحي القديم المزدحم. في الطرف الجنوبي للمدينة، حي حديث بيوته جيدة، ذو طراز أوروبي... في محيط المنطقة العربية توجد بيوت فارغة، عددها حوالي ٢٠٠ بيت، تصلح لإسكان العرب المزدحمين في الغيتو. جزء من هذه البيوت يصلح لإسكان يهود» [١١] (مقتبس لدى سمدار شارون، ٢٠٠٦: ٤٤-٤٥).

إلى جانب النشاط التخطيطي، شارك رجالات قسم التخطيط أيضا في عملية مباشرة لمحو الماضي العربي. وقد شملت هذه العملية جردا لـ «الممتلكات المتروكة» واتخاذ قرار بهدم مبان أو ترميمها وتحديد وضعية أحياء وقرى استوطن فيها (مهاجرون) يهود. في صيف العام ١٩٤٩ ظهرت الحاجة لاستشارة أشخاص مهنيين فيما يتعلق بهدم المباني في القرى، وكان ذلك في اعقاب محادثات الصلح التي جرت في لوزان في نهاية شهر نيسان بين ممثلين عن إسرائيل والدول العربية، والتي مورست خلالها ضغوط على إسرائيل لإعادة جزء من اللاجئين العرب إلى بيوتهم (غولان ٢٠٠١: ٢٤٣-٢٤٥).

ويتضح من البحث الأرشيفي الذي أجرته سمدار شارون أن كبار المسؤولين في قسم التخطيط كان لهم ضلع كبير وفعال في هذا المجال، وعلى سبيل المثال فقد كتب تسيون هشمشوني، القائم بأعمال رئيس القسم، في رسالة موجهة إلى قائد الجبهة «د» في ٢٣ حزيران ١٩٤٩:

«تلقينا أمرا من وزارات الحكومة بمعالجة مسألة هدم القرى المهجورة في الجنوب والنقب. وحصر المباني وهياكل البناء التي يجب تجنب هدمها. سنكون شاكرين لك إذا أعلمتنا بأسماء القرى المقرر هدمها ...» (مقتبس لدى سمدار شارون، ٢٠٠٦: ٤٥). في المدن العربية أيضا وضع المخططون إمكاناتهم وأدواتهم المهنية في خدمة عمليات الهدم. ففي طبرية وحيفا، وبعد طرد السكان الفلسطينيين من المدينتين، قام الجيش بهدم مبان وبيوت، ملحقا خلال ذلك ضررا بممتلكات يهودية مما اثار احتجاجات تقرر في أعقابها إحالة الموضوع لمعالجة قسم التخطيط. وقرر رجالات التخطيط الاستمرار في هدم المباني العائدة للعرب وكذلك المباني الموجودة بملكية يهودية والتي لا تصلح للسكن. في طبرية تم هدم القسم الأكبر من منطقة البلدة القديمة، وذلك في عملية منظمة نفذها سلاح الهندسة (المصدر السابق: ١٦٥-١٩٣)، وفي حيفا استمر مسلسل هدم البيوت الفلسطينية حتى يومنا هذا.

في غضون العام ١٩٥٠، وإلى جانب عمليات الهدم الواسعة للقرى الفلسطينية، بدأ يتبلور في صفوف المخططين خطاب يدعو للحفاظ على البناء المحلي. فقد عارض قسم التخطيط، على سبيل المثال، هدم البيوت الحجرية في قرية «لام». وإضافة إلى المبررات الوظيفية- بشأن صلاحية المباني للسكن- طرحت مبررات نبعت مباشرة من وجهة النظر الاستشراقية، التي ترى في المشهد الأصلاني تحفة أثرية لمجتمع متخلف: «إن إبقاء المباني الحجرية القائمة على هذه التلة الجميلة له قيمة من ناحية شكل المشهد».[١٢] هذه الرؤية اندرجت ضمن اتجاه الاستحواذ على الماضي العربي، والذي شكل ركيزة أخرى في عملية «نزع عروبة» البلاد. فقد اعتقد أصحاب هذه الرؤى ان البناء العربي يتسق تماما مع المشهد التوراتي ويحافظ عليه. وبمرور السنوات أخذ السياسيون والمخططون يميلون أكثر فأكثر نحو توجيه وتوظيف الطاقة الكامنة في التراث العمراني الفلسطيني، في التطوير الاقتصادي والسياحي والحفاظ على الموارد، وعلى سبيل المثال فقد جرى تحويل القرية المهجرة «عين حوض» إلى قرية فنانين في العام ١٩٥٤ (جبارين ٢٠٠٦).

في غضون العام ١٩٥٠، وإلى جانب عمليات الهدم الواسعة للقرى الفلسطينية، بدأ يتبلور في صفوف المخططين خطاب يدعو للحفاظ على البناء المحلي. فقد عارض قسم التخطيط، على سبيل المثال، هدم البيوت الحجرية في قرية «لام». وإضافة إلى المبررات الوظيفية- بشأن صلاحية المباني للسكن- طرحت مبررات نبعت مباشرة من وجهة النظر الاستشراقية، التي ترى في المشهد الأصلاني تحفة أثرية لمجتمع متخلف: «إن إبقاء المباني الحجرية القائمة على هذه التلة الجميلة له قيمة من ناحية شكل المشهد»

لقد تعرضت خطة شارون لانتقادات متكررة، بما في ذلك في الكتابات الرسمية (المؤسسية) أيضا، أخذت على الخطة ميلها للمبالغة في إنشاء عدد كبير جداً من المدن الجديدة، اتضح فيما بعد انه كان يجب الاكتفاء بإنشاء عدد أقل من هذه المدن والتركيز على تعميق تطويرها الاقتصادي. فتأسيس المدن الجديدة لم يلائم تطوير الصناعة وزيادة مصادر التشغيل، الأمر الذي أدى إلى حركة نزوح وهجرة متزايدة في صفوف السكان الجدد (إفرات ٢٠٠٢). لم يتعمق التخطيط المادي في المشاكل المتعلقة بمرحلية التنفيذ، بل عمل من أجل المدى البعيد فقط، ودون نقد أو رقابة على ملاءمته لمراحل انتقالية. كذلك كانت هناك مبالغة

شارون.. انحياز دائم للتوسع

في قدرة استيعاب القطاع الزراعي، فسرعان ما اتضح ان طاقة الأراضي الزراعية محدودة، وان مصادر المياه شحيحة، فضلا عما تؤدي له المكننة الزراعية من استغناء عن الكثير من الأيدي العاملة في الزراعة. كذلك اتضح ان الطريقة التقليدية لجهاز البلدات، والتي كانت متبعة في أوروبا، لم تكن ملائمة للواقع الإسرائيلي بأكمله، وان مكانة مدينة المهاجرين كمركز خدمات وسط بيئة زراعية قديمة، ما زالت موضع شك، فضلا عن ان العلاقة بين المدينة وعمقها، ليس لها قيمة تخطيطية كبيرة في واقع دولة صغيرة تتسم المسافات فيها بالقصر، كحال إسرائيل. لم يكن في نية رجالات قسم التخطيط قطعا ان تفضي خطة توزيع السكان، والمخططات أو التصاميم التي أعدوها للمدن الجديدة، إلى قيام مدن فقيرة ومتخلفة. وقد أكدوا في كتاباتهم على أهمية دمج المدينة في منطقتها، وعلى توزيع الصناعة وإقامة بنى تحتية في المدن قبل توطينها. غير أن اختياراتهم التخطيطية– لصالح التوزيع السكاني الأقصى وليس التدريجي– والطريقة التي نفذوا بها التخطيط في إطار عملهم الجاري، ساهمت في إقامة مدن لم يكن لها منذ البداية فرصة في النجاح. كان هؤلاء المخططون يدركون جيدا الإشكاليات الكامنة قي مدن بعيدة عن المركز، تقع في قلب مناطق زراعية. مع ذلك واصلوا التمسك بالرأي الذي يرى ان في الإمكان إرسال مهاجرين إلى مساكن أقيمت في «لا مكان» أطلق عليه اسم مدينة.

يمكن الاستنتاج في ضوء المعطيات المستشفة من الكتابة المؤسسية والانتقادية، وتحليل سائر العوامل والظروف التي أنتجت خطة شارون، ان الأهداف التي وضعها المخططون وصانعو القرارات على رأسهم اهتمامهم، سواء في مراحل التخطيط أو مراحل التنفيذ، كانت الأهداف «الأمنية» أو بعبارة أخرى التطلع للسيطرة على الحيز وطرد الفلسطينيين من البلاد والفصل بين المجموعات السكانية. هناك هدف واحد على الأقل في خطة شارون، وهو هدف رئيس ومهم لكنه غير معلن، تحقق بصورة

لافتة: أقصى عدد من اليهود في أقصى مساحة، وحدّ أدنى من العرب في حدّ أدنى من المساحة.

كان الاختلاف أو الفرق بين الأراضي الخاضعة لملكية يهودية خاصة وبين الأراضي العربية، من حيث إمكانيات التخطيط، موازيا للفوارق بين مناطق دول المتروبولين وبين مستعمراتها (Wright 1991) . وقد تحولت هذه الأخيرة إلى حقل مريح للتجارب، نظرا لأنه كان يمكن العمل فيها بحرية بقوة الذراع والبيروقراطية الكولونيالية. ويبرهن الاقتباس التالي (أدناه) على أهمية المساحات الفارغة التي وضعت تحت تصرف رجالات التخطيط في إسرائيل، والتي مكنتهم من تجسيد خيالاتهم المهنية: «النقب منطقة واسعة، تضم معظم مساحة أراضي البلد، ولأنها منطقة جرداء، فإنها تشكل حقلا لتخطيط إقليمي ينطوي على إمكانيات كثيرة ومتنوعة.. لم تنشأ بعد على أرض النقب وقائع من قبيل مدن مكتظة وبناء عامودي أو قسائم مخمنة. الجزء الأعظم من أراضي النقب بملكية عامة، والمساحات الواسعة مهيأة للتطوير الزراعي والصناعي، كل ذلك يشكل بالنسبة للمخطط حقل تخطيط ينطوي على إمكانيات كبيرة، ومخاطر جمة» (شارون ١٩٥٤: ٢٣).

تلخيص

حتى يكون ممكنا تحقيق مشروع تخطيطي طموح، يسعى إلى تغيير التوزيع السكاني في أنحاء البلاد وفقا لنظريات ومفاهيم التخطيط الاقليمي «المنطقي» والتي اتسقت مع المصالح الدولانية، كان لا بد من توفر موردين: الأرض والعنصر البشري (+ المال)، ونشأ في السنوات التي ولدت فيها خطة شارون تضافر ظرف تاريخي نادر، لم توضع فيه تحت تصرف المخططين مساحات شاسعة من الأراضي «الفارغة» وحسب، وإنما أيضا كم هائل من الناس الذين كان يمكن نقلهم. وقد نبعت إمكانية نقل الأفراد من مكان إلى آخر من دون سؤالهم عن رغبتهم أو اختياراتهم، من تبعية المهاجرين للمؤسسات، وكذلك من الرؤية الاستشراقية للمخططين والسياسيين، الذين تخيلوا (اليهود) الشرقيين كأناس سلبيين غير متحضرين، يمكن استخدامهم مثل الطين في يد الفخاري. عندما وجد شارون نفسه مضطرا للحسم بين التوزيع الأقصى للسكان وبين تخطيط مدينة ذات فرص أفضل في أداء عملها، آثر اغتنام الفرصة المهنية النادرة التي أتيحت له، باستخدام المهاجرين في استيطان الأراضي «الفارغة»، وبالتالي تطبيق النموذج الذي بدا له ملائما أكثر.

في نقده للحداثة، بحث ديفيد هارفي (١٩٨٩) في الانعكاسات الاجتماعية لإدارة الحيز. ويعتقد هارفي أن لا- كورفوزييه هو الممثل الأبرز للتخطيط الحديث في مبادئه المركزية: الثقة المطلقة بالخبراء الذين يفترض أن يملوا من فوق الخطة المفصلة، وتقسيم متطرف للمدينة إلى مناطق وظيفية منفصلة، بهدف تعزيز سيطرة الخبراء في المجتمع. والاحتياجات التي انعكست في التخطيط الحديث تجاهلت بخطوط عامة التاريخ ورغبات السكان وعاداتهم. ويُشير هذا النقد إلى أن السمات التعسفية كانت جزءا لا يتجزأ من التخطيط العصري الحديث.

لم أعثر في إطار هذا البحث الجزئي على نقد أصيل ذي أهمية، إزاء نظريات التخطيط التي سادت في تلك الفترة. أبدى بعض المهندسين البارزين تحفظهم من الحداثة و«الوظائف» وفق صيغة لا- كورفوزييه والتي اعتبروا أنها فظة أكثر من اللازم، ولكن يبدو ان الطليعة العصرية/ «الإبداع العصري» لمدرسة شارون المعمارية، إضافة إلى الظروف التاريخية، نجحا في ترك تأثيرهما وسحرهما على رجالات المهنة في ذلك الأوان. مع ذلك فإنني واثق من أنه يمكن العثور على نقد جاد، لا سيما لدى أولئك الذين لا ينتمون لأنصار ومؤيدي الصهيونية في البلاد والعالم. أما النقد الذي وجدته فقد بقي ضمن قواعد لعبة الحداثة، على المحور الواقع بين « الغربية المتصلبة» و«الغربية الاستشراقية».

أخذت الأفكار الريادية العصرية في الهندسة المعمارية وبناء المدن تحظى بمكانة مهيمنة في الخطاب الهندسي والتخطيطي الإسرائيلي منذ ثلاثينيات القرن الماضي، غير أنها لم تتحول قط إلى إجماع. وتصف ألونا نيتسان- شيفطان الجدل الذي نشب إبان العشرينيات والثلاثينيات بين «محفل المهندسين المعماريين في تل أبيب» وبين إريخ ماندلسون، الذي يفوق حجم عمله المبني بكثير انتاجية نظرائه العصريين إبان تلك السنوات.[١٣] فقد تماثل ماندلسون مع الصهيونية الثقافية التي نادى بها مارتن بوبر، في مقابل تماثل محفل المهندسين المعماريين مع الصهيونية السياسية التي تبنتها زعامة «البيشوف» الاشتراكية، جنبا إلى جنب انتمائه لتيارات مختلفة في الحداثة المعمارية، حيث انتمى ماندلسون إلى حداثة محلية ذات نزعة استشراقية، فيما انتمت مجموعة «محفل المهندسين» إلى مدرسة «الهندسة المعمارية الجديدة» العالمية. ويشير الكشف عن هذه التناقضات إلى كثرة الأصوات سواء في الخطاب الصهيوني أو في الخطاب الهندسي في فترة الثلاثينيات. فالتطلع نحو ايجاد لغة هندسية مرتبطة بالتاريخ والتراث الثقافي للمكان الحقيقي (العربي) نحي جانبا في الغالب، وكذلك أيضا البديل للتيار الثقافي («البوبري») في الصهيونية والذي تخيل في رؤيته إقامة دولة ثنائية القومية وعلمانية في فلسطين. إن التأثير الحاسم للحركة العصرية الحديثة على مشهد الأمة العبرية

ومن زاوية تاريخية، يمكن ملاحظة أن إعلان منظمة اليونسكو عن «المدينة البيضاء» لتل أبيب كموقع تراثي عالمي يجب حمايته والمحافظة عليه، أعاد إلى السطح مجدداً هذا الجدل (التناقض) وجر وابلا من المنشورات والمقالات الأكاديمية والأيام الدراسية، لكنه رسخ أكثر إلى حد ما، في الوعي الإسرائيلي، المدني والرسمي على حدّ سواء، تفوق «الطراز العالمي» على الهندسة المعمارية الحديثة في «أرض إسرائيل» الانتدابية.

وصورتها، كان وما زال ينبع من التوافق الشديد بين الهندسة الحديثة وبين المشروع الصهيوني من الناحية النظرية. فقد اقترح التراث المعماري- الصهيوني على الجمهور البرجوازي العلماني نوعية جمالية متزنة، نقية وسهلة المنال للتآلف الجماعي فيما بينهم.

ومن زاوية تاريخية، يمكن ملاحظة أن إعلان منظمة اليونسكو عن «المدينة البيضاء» لتل أبيب كموقع تراثي عالمي يجب حمايته والمحافظة عليه، أعاد إلى السطح مجدداً هذا الجدل (التناقض) وجر وابلا من المنشورات والمقالات الأكاديمية والأيام الدراسية، لكنه رسخ أكثر إلى حد ما، في الوعي الإسرائيلي، المدني والرسمي على حدّ سواء، تفوق «الطراز العالمي» على الهندسة المعمارية الحديثة في «أرض إسرائيل» الانتدابية. فالهندسة المعمارية العالمية التي عمل محفل تل أبيب على دفعها قدما، عكست أيديولوجيا الزعامة الصهيونية الاشتراكية، واتسقت بشكل مدهش مع مصدر الالهام الهرتسلي الذي رأى في القومية اليهودية صيرورة «شعب مثل كل الشعوب».

في المقابل أضفت هندسة ماندلسون صورة ملموسة على رؤية مارتن بوبر، التي ترى في الخصوبة الكائنة بين المعرفة والخبرة الغربية وبين التقاليد الروحية للشرق ولادة عهد جديد. وقد كان تطلع ماندلسون نحو إيجاد هندسة معمارية عالمية جديدة، في إطار هذا اللقاء، بمثابة صهيونية تشع «نورا للأغيار»، وفق الفكرة التي روج لها أحاد هعام. التفسير الصهيوني الاشتراكي الذي قدمته مدرسة بن غوريون لنظرية هرتسل تبنى هندسة معمارية غير موجهة أو مخصصة لدولة محددة بعينها، وإنما هندسة بروح العصر. وعقب قيام الدولة، جرى تطبيق هذه النظرية في مجال التخطيط الاقليمي أيضا.

خطة شارون الرئيسة الفضفاضة رهنت نجاح المشروع الصهيوني بالقدرة على ايجاد منظومة عمل مركزية وهرمية واحدة ومتكاملة، على ان لا تكون مثل هذه المنظومة مرتبطة بالثقافة العربية، وذلك خلافا للمفاهيم والنظريات الثنائية القومية التي رأت في الربط بين الشرق والغرب مسوغا يضفي الشرعية على المشروع الصهيوني.

حين وضعت خطة شارون ورؤية محفل مهندسي تل أبيب العصري- الراديكالي «العبري الجديد»، وليس بالذات العبري «السامي»، في مركز الهوية الصهيونية، فقد اتجه مشروعهم الصهيوني إلى الداخل نحو تعمير وبناء واستيطان «ارض إسرائيل»، جنبا إلى جنب إحياء الثقافة العبرية (العلمانية). وبمقدار ما تعززت فكرة الأمة المحاصرة بعداء عربي، بمقدار ما تراجعت العلاقة مع شرق واسع أكثر.

لم تبد الهيمنة الصهيونية- الاشتراكية البنغوريونية والأيديولوجيا العصرية- الراديكالية التي تبناها محفل مهندسي تل أبيب، والتي وجدت تعبيرا جليا لها في خطة شارون، أي اهتمام أو اكتراث بالمشهد والطابع العربيين والثقافة العربية للبلاد، بل تطلعت نحو طمس كل ذلك من أجل إعادة تشكيل البلاد من جديد وفقا لأهوائها ورغباتها.

غير أن هذا التوجه لم يكن التوجه الوحيد في الحركة الصهيونية إبان تلك الفترة، ولا حتى في صفوف المخططين والمهندسين المعماريين. ففي مطلع القرن العشرين راجت في ألمانيا نزعة «الشرق الغامض»، وعلى هذه الأرضية رأى الكثيرون من المهاجرين الألمان (عبري ١٠٢) في الصهيونية تجسيرا بين الشرق والغرب. فقد اعتبر مارتن بوبر، وبوحي منه أيضا إريخ ماندلسون،[١٤] أن الشرق والغرب قطبان متناقضان، ولكن بشكل معاكس لتعريف إدوارد سعيد المعروف للاستشراق. وبحسب بوبر وماندلسون فإن الشرق والغرب على حد سواء مبنيان كبدائل واضحة المعالم. ولكن في الوقت الذي يشير فيه سعيد إلى الغرب الذي يوطد نفسه كنقيض للشرق المتعفن، يطرح بوبر الشرق كنقيض للغرب من أجل الغاء الأخير. في حقبة ما وصف

خطة شارون الرئيسة الفضفاضة رهنت نجاح المشروع الصهيوني بالقدرة على ايجاد منظومة عمل مركزية وهرمية واحدة ومتكاملة، على ان لا تكون مثل هذه المنظومة مرتبطة بالثقافة العربية، وذلك خلافا للمفاهيم والنظريات الثنائية القومية التي رأت في الربط بين الشرق والغرب مسوغا يضفي الشرعية على المشروع الصهيوني.

بـ «الأزمة الأسـيوية»، ادعى بوبر أن «التقاليد الروحية العظيمة» للشـرق ستوازن مستقبلا المادية المفرطة للغرب. واعتقد بوبر أن الشعب سيكون الوسيط في هذه المهمة، وذلك لأنه «بات يمتلك كل كفاءات الغرب دون أن يفقد طابعه الشـرقي الأصيل»، وفي مقال له نشر في العام ١٩٤٠ تحت عنوان «أرض إسرائيل وعالم الغد» عاد ماندلسون ليكرر هذه الرؤية المسيانية، بقوله إن أرض إسرائيل هي «المكان الذي تلتقي فيه العقل والرؤيا– المادي والروحي» حقا وحقيقـة في طريقهما للتحول إلى «جـزء من العالم الجديد الذي سـيحل مكان العالم القديم». ومن هنا بات المشروع الصهيوني مؤتمنا على مهمة مقدسة: «فلسطين الساحرة ما زالت هي الديار المقدسـة، ولذلك يقع علينا الواجب المقدس في رعايتها والاعتناء بها». وفيما كانت فلسـطين في مخاض الولادة الروحية، سـعى ماندلسـون إلى تحقيق ولادة هندسية/ معمارية، موازية للحظة الخليقة المتجسدة في قلعة أثينا:

«يتحدث معارضو الصهيونية طوال الوقت عن صغر مساحة البلاد، وعلى ما يبدو فإنهم ينسون ان المساحة ليس لها أي أهمية فيما يتعلق بالجهد الملموس. فقد كان الأثينيون مجموعة صغيرة في بلد صغير، لكن قلعة أثينا ما زالت منتصبة وماثلة كشاهد على مجد اليونان» (نيتسان– شيفطان ٢٠٠٥).

يقول جميس سكوت، الذي حلل إخفاقات مشاريع دولانية واسعة النطاق في الهندسة الاجتماعية في القرن العشرين، إن خبراء في مجالات مختلفة لعبوا دورا مركزيا في قيادة هذه المشاريع وتسويغها. ويرى سكوت في رؤساء الدولة والخبراء الذين عملوا لحسابهم شركاء في أيديولوجيا ما يسميه «الحداثة المتطرفة». فالقدرة على تنفيذ مشاريع واسعة النطاق– وهي مشاريع محكومة بالفشل– تتوفر حين يضاف إلى حملة هذه الأيديولوجيا ضعف المجتمع الذي يعملون فيه، سواء أكان الحديث يدور حول وضع كولونيالي أم حول فترات تشهد تغييرات حادة وعمليات من قبيل بناء أمة وتحرر من سيطرة كولونيالية أم حول فترة حرب. وقد اتسمت الفترة موضع هذا البحث بتضافر هذه العمليات، أو السيرورات، الأربع (Scott 1998). من هنا، وبغية فهم سياسة التخطيط في إسرائيل، لا بد إذن من التطرق إلى السياق التاريخي لهذه السياسة والوقوف على الدمج بين عمليات بناء الأمة وبين وجهات النظر الاستشراقية والسياسة الكولونيالية.

[مترجم عن العبرية. ترجمة سعيد عيّاش]

ملاحظات وهوامش

١ وفقا لـ زيغموند باومان، فإن التعارض بين النظام والفوضى يقف في قلب المشروع العصري (Bauman 1991;1-9)، ويتكرر هذا التناقض مرارا في كتب لا– كورفوزييه (١٩٢٣– ١٩٩٨)، الذي يعتبر أحد المخططين الأكثر تأثيرا في القرن العشرين، وهذا إلى جانب التأكيد على الانضباط والنظام والعقلانية.

٢ أعد البريطانيون على سبيل المثال خططا لطبرية وعكا تضمنت هدم مبان قديمة بهدف تحسين الوقاية الصحية. في يافا تمت عملية الهدم كرد على التمرد– العصيان– العربي، ولكن على الرغم من الاعتبارات الأمنية الواضحة، إلا أنه جرى التأكيد، حتى في المناقشات الداخلية للبوليس البريطاني، على هدف تحسين نوعية الحياة في بلدة يافا القديمة (سمدار شارون ٢٠٠٦).

٣ مقتبس لدى غيل أيال «نزع السحر عن الشرق» (٢٠٠٥) ص٣٦.

٤ شارون، المصدر السابق ص ٤٥.

٥ تشمل هذه المنطقة حوالي ٩٤٠,٠٠٠ دونم من أراضي «الكيرن كييمت»، قرابة ١٩٣ ألف دونم تابعة لـ «الجمعية اليهودية للاستيطان» ونحو نصف مليون دونم، أراضٍ بملكية يهودية خاصة. يقع قسم من هذه الأراضي وراء ما يدعى «الخط الأخضر».

٦ من أرشيف سمدار؛ المخططون، الدولة وتشكيل الحيز القومي» مجلة «تيئوريا فبيكورت/ نظرية ونقد» خريف ٢٠٠٦.

٧ (CIAM) يمكن الافتراض بأن المصممين عرفوا النموذج العمراني الذي مور في إطار «المؤتمر الدولي للهندسة المعمارية العصرية»، والذي أثرت قراراته على التخطيط في سائر أنحاء العالم منذ ثلاثينيات القرن الماضي وحتى الستينيات منه. كذلك استورد المهندسون الذين تعلموا في الدول الناطقة بالألمانية نموذج «مخطط التوزيع الهرمي للمستوطنات»، والذي طوره عالم الجغرافيا فولتر كريستلر في العام ١٩٣٢.

٨ في الكثير من الأحيان يوصف اليهودي– العربي بصورة نمطية، كإنسان يعاني من وهن جسدي وأمراض وراثية وفقر وتخلف وبدائية وجهل ودونية أخلاقية وميل للعنف وغير ذلك. أنظر بير ١٩٨٦، ٢٨؛ ليسك ١٩٩٩؛ ٥٨–٦٢. ويصف سبيرسكي منظومة أيديولوجية كاملة تقود الشرقيين كأناس ذوي خلفية ثقافية غير متطورة (سبيرسكي ١٩٨١).

٩ تعكس هذه المعطيات وضعا ساد في العام ١٩٦١. وقد تعززت هذه الظاهرة أكثر

في معطيات إحصاء العام ١٩٧٢. في فترة الثمانينيات كانت أغلبية سكان الأحياء في مشروع ترميم الأحياء، والذي شمل ٧٠ حيا في مختلف أنحاء إسرائيل– والتي شيد معظمها كإسكان عام في السنوات الأولى لقيام الدولة– من اليهود الشرقيين، هذا في الوقت الذي شكل فيه الشرقيون ٤٥٪ من مجموع السكان اليهود في تلك الفترة (مرمون ١٩٩٩). ويمكن الوقوف أيضا على التباين والتمييز في شكل توزيع المجموعات التي أوردتها كلاف (KLAFF 1980).

١٠ هذه التسوية أو الانحراف، ما زالت قائمة حتى الآن وهي تشكل مصدرا لنزاع مستمر بين مجالس إقليمية لبلدات التطوير . وعلى سبيل المثال، في «سديروت» التي يبلغ تعداد سكانها حوالي ٢٥ ألف نسمة توجد منطقة صناعية تدفع ضريبة «الأرنونا» للمجلس الإقليمي الذي يضمها – «شاعر هنيغف»– وهي بلدة يقطنها حوالي ٤٠٠٠ نسمة في منطقة مساحتها حوالي ٣٠٠,٠٠٠ دونم (حسون، ٢٠٠٤).

١١ خلال العام ١٩٦٠ طرد العرب الذي بقوا في المجدل (غولان ٢٠٠٩)، وتطورت ديناميكية مختلفة في مدنية اللد. بيني نورئيلي (٢٠٠٥) يصف في مقاله العلاقات بين العرب واليهود– العرب الذين عاشوا معا في «الغيتو» العربي في اللد في فترة الخمسينيات، والمحاولات الحثيثة من جانب الدولة للفصل بين المجموعتين.

١٢ مقتبس لدى سمدار شارون، ٢٠٠٦، ٤٤–٤٥.

١٣ رسالة من شارون إلى شعبة الاستيطان في الوكالة اليهودية (مقتبس لدى سمدار شارون، ٢٠٠٦).

١٤ عمل إريخ ماندلسون في «أرض إسرائيل» بين الأعوام ١٩٣٤–١٩٤١.

ثبت المراجع

بالعبرية

أبرامسون ، لاري. «على أنقاض طريق بيغن»، داخل: من ركامك أبنيك، تل أبيب ٢٠٠٣.

إيال، غ. نزع السحر عن الشرق (هكيبوتس همئوحاد– معهد فان لير ، القدس وتل أبيب ٢٠٠٥)

ألبلخ، يوفال ونوح ليفين – أفيشتاين، ١٩٩٨. «الهجرة والإسكان في إسرائيل– نظرة أخرى على عدم المساواة الإثنية»، مغاموت (٣: ٢٤٣–٢٦٩)

إفرات. «الرؤية التخطيطية بدون فحص اقتصادي عميق (بمناسبة مرور ٥٠ عاما على الخطة الرئيسة لـ أرييه شارون)»، داخل كيفنونيم حداشيم (اتجاهات جديدة) ١٧،٢٠٠٢

جبارين، يوسف « الفن والنهب الحيزي: حالة القرية المهجرة عين هود» (بالك، الحيز الذي أصبح شرقيا ٢٠٠٨)

غولان، أ. «بين مدينتين: بيت شآن (بيسان) وأشكلون (عسقلان) – إعادة تشكيل المدن الإسرائيلية في العقد الأول لوجود الدولة»، ٧١–٨٦، داخل: «مدن التطوير»، محررون: تسفي تسميرت، أفيفا حلميش، إستر مئير غليتسنشتاين. القدس ٢٠٠٩.

غونين، ع. وحسون ش. ١٩٧٤: « فوارق طائفية في تغيير مكان السكن: مساكن المهاجرين في هامش مدن متوسطة في إسرائيل»، مغاموت (٣) : ٣١٠–٣١٥.

درين– دربكين، حاييم، ١٩٥٥: الإسكان والاستيعاب في إسرائيل، غديش، تل أبيب

هرشكوفيتس، أرييه: من خطة شارون إلى خطة تاما ٣٥ – أيديولوجيا ثلاث خطط هيكلية قطرية. آفاق في الجغرافيا ٦٧، ص٣١–٤٠ (٢٠٠٦)

خمايسة، ر. ١٩٩٠: التخطيط والإسكان لدى العرب في إسرائيل، المركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط تل أبيب.

تراون، أ. « تخطيط المدينة الجديدة» ١٩–٣٦، داخل: «مدن التطوير»، محررون: تسفي تسميرت، أفيفا حلميش، إستر مئير غليتسنشتاين. القدس ٢٠٠٩.

يافين، ش. «الخطة الرئيسة الأولى لدولة إسرائيل (خطة شارون)». تخنون (تخطيط ، ١٩٨٨)

يونا، ي. ومركوفيتش د. «المشكلة العويصة»: الشرق والغرب في تشكيل وجه الحيز الإسرائيلي» (بالك، الحيز الذي أصبح شرقيا ٢٠٠٨)

يفتاحئيل، أ . ١٩٩٨: «بناء الأمة وتوزيع الحيز في الاثنوقراطيا الإسرائيلية». عيوني مشباط ك أ (٣) : ٦٣٧–٦٦٤.

يفتاحئيل، أ. وكيدار أ: «عن القوة والأرض: نظام الأراضي الإسرائيلي». تيئوريا فبيكورت (نظرية ونقد) ١٦، ٦٧–١٠٠، محرر: يهودا شنهاف (تل أبيب – القدس ٢٠٠٠).

لويون، ي. كلوش، ر: «البيت القومي والبيت الشخصي: دور الاسكان العام في تشكيل الحيز». تيؤويا وبكورت (نظرية ونقد) ١٦، ١٥٣–١٨٠، الحيز – الأرض – البيت. محرر يهودا شنهاف (تل أبيب – القدس ٢٠٠٠)

نورئيلي، ب. ٢٠٠٥: «غرباء في الحيز القومي: اليهود العرب في غيتو اللد، ١٩٥٠–١٩٥٩». تيئوريا فبيكورت ٢٦: ١٣–٤٢

نيتسان شفطان، أ. خلاف في الهندسة المعمارية الصهيونية: إريخ مندلسون ومحفل المهندسين في تل أبيب ٢٠١–٢٣٠، داخل : ثقافة معمارية: المكان، التمثيل، الجسم، تحرير: كلوش ر، حاتوكا ط.

شختر، أ. ١٩٩٠. مخططون، سياسيون وبيروقراطيون. رسالة التأهيل، معهد التخنيون– حيفا.

شابيرا، ي. « ديناميكية حافلة بالتناقضات: السكن في عين كارم بين الوعي والتهميش». داخل: شيلي كوهن وتولا عمير (محررتان) شكل السكن: الهندسة المعمارية والمجتمع في إسرائيل (حرغول – عام عوفيد، تل أبيب ، ٢٠٠٧). ص ٢١٢–٢٢٨.

شارون أرييه. التخطيط المادي في إسرائيل، إصدار دار الطباعة الحكومية، ١٩٥٢.

شارون سمدار. المخططون، الدولة وتشكيل الحيز القومي في أوائل الخمسينيات. تيئوريا فبيكورت ٢٩، خريف ٢٠٠٦.

بالانكليزية

Abu-Lughod,jant,1980, Rabat: urban apartheid in Morocco. Princeton, New Jersey Princeton University Press.

Bauman, Z. 1991.*Modernity and Ambivalence*. Cambridge: Polity Press.

Celik, Z. 1997. *«Urban Forms and Colonial Confrontaions*. California: California University Press.

Comaroff, J.; 1992. *Ethnography and the historical imagination*. Boulder: Westview Press.

Forman G., Kedar A.; *From Arab land to 'Israel' : the legal dispossession of the Palestinians Displaced by Israel in the wake of 1948* Environment and Planning D: Society and Space 2004, Volume 22, pages 809-830.

Harvey D. **«the Condition of post- Modernity»**, London 1989

Healey, P.1985: *Context, Substance and progress in Land Use Planning*. Paper for the American Collegiate Planning school Association Meeting , 1-3 Nov. Atlanta Georgia.

Holston, James; Spaces of insurgent Citizenship» **Making the Invisible Visible: Vew Historiographies ror Planning** . planning Yheory. Ed/ Leonie Sandercock. Milan: Franco Angeli. 35-52/ (1995).

Jacobs, J. 1961. **«The Death and life of Great American Cities»**. New York: Vibtage Books.

Lw Vine, Mark, 2001. *The 'New-Old Jaffa'* in Consuming Tradition, Manufacturing Heritage, ed. Nezar Alsayyad. London: pp.240-272.

Yeoh, B. 1996. *Contesting space: Power relations and the urban Built environment in Colonial Singpore*. Kuala Lumpur: Oxford University Press.

http://zochrot.org/ar/contentt موقع ذاكرات

http://www.ariehshaon.org/Archive/Physical-Planning-in-Israel/Outline-of-National-plan/17156803_6h7vrg#1301234907_Bzh7PJT

موقع أرييه شارون